

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٣

الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ١٠ .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

فالغموض الذي يلف الأفق سوف يعرض عزمنا المشترك على التصدي للمشاكل العالمية لامتحان عسير. تمثل زيادة حدة التوتر والعداء في عالم اليوم إهانة لمبادئ وقيم هذه المنظمة، وتشكل في نهاية المطاف تحدياً للنظام الدولي. والعالم الآن بحاجة إلى مد يد الصداقة، وبجاجة لإعادة بناء الثقة بين أعضائه. ويجب عدم الاستهانة بالحرب الكلامية التي تتردد أصداؤها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جورج أندري ويلز، وزير خارجية فانواتو.

السيد ويلز (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنقل إلى هذه الجمعية أحر التحيات من شعب فانواتو.

ولما كانت فانواتو إحدى أصغر أعضاء أسرة الأمم المتحدة، فإنها تود أن تشدد مجدداً على التزامها ببناء السلام والأمن العالميين. وسنواصل أيضاً المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

هذا يوم هام في تاريخ أربعة أعضاء في أسرة الأمم المتحدة، وتتقدم حكومتي وشعب فانواتو بالتهاني لشعوب توفالو ونيجييريا وقبرص بمناسبة ذكرى استقلالها، ولشعب جمهورية الصين الشعبية بمناسبة تأسيس تلك الدولة العظيمة.

واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للتنبؤ بالاحتفال بذكرى إلغاء العبودية قبل نحو ٢٠٠ عام تقريباً. وقد عانى بلدي أيضاً معاناة كبيرة من هذه الأعمال الفظيعة التي ارتكبتها أشخاص برعوا في ممارسة الخداع والظلم، وكانوا مسؤولين عن استعباد آلاف الرجال والنساء والأطفال، ونقلهم إلى شواطئ أجنبية في ظروف إنسانية

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مافرويانيس (قبرص).

واسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تهانينا لكم، سيدي. لقد تبوأتم هذا المنصب الرفيع في وقت تواجه الأمم المتحدة بعض التحديات الهائلة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إلا إذا كان تنويجاً لعملية تقدم هيكلية. بمرور الزمن - أي تقدم قائم على تحسينات لا يمكن الرجوع عنها في هيكل الاقتصاد أو مؤشرات التنمية الأساسية. ولذلك، من المنصف والمنطقي أن تكون المعايير المستخدمة كأساس لتحديد بلد ما للتخرج معايير هيكلية.

وتستخدم الأمم المتحدة حالياً ثلاثة معايير لتحديد حالات التخرج. وأعترف أن معيارين فقط من هذه المعايير الثلاثة لهما طابع هيكلية. يتصل أحدهما برأس المال البشري - يتعلق بصورة أساسية بالصحة والتعليم - ويتصل المعيار الآخر بالضعف الاقتصادي. ويطلب مؤيدو إصلاح قاعدة التخرج عن صواب بأن يشكل هذان المعياران الأساس لتحديد بلد ما للتخرج. وتمكن قاعدة التخرج الحالية الأمم المتحدة من إعلان أن بلداً ما جاهز للتخرج حتى ولو لم يستوف سوى معيار واحد من هذين المعيارين اللذين يشكلان العتبة الأعلى. ونحن نرى أن هذه الممارسة تنطوي على خلل مفاهيمي وتنطوي على عواقب خطيرة. ونعتقد أنه يمكن إصلاح هذا الخلل بسهولة.

وترى حكومة بلدي أنه ينبغي للجمعية العامة أن تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إعادة النظر في قاعدة التخرج في ضوء الحوار الجاري، وينبغي أن يفوض الخبراء الذين يقدمون المشورة للمجلس صلاحية النظر في إصلاح هذه القاعدة بغية إعطاء الأصول البشرية والضعف الاقتصادي الأهمية العليا. ومن شأن هذا الإصلاح أن ينصف البلدان التي لم تحقق التقدم الهيكلي المقصود. وستبذل حكومة فانواتو قصارى جهدها بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأخرى التي تفكر بنفس الطريقة والأصدقاء للتوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة. وأنا مقتنع أن توافق الآراء هذا موجود ضمناً، ولا يحتاج إلا إلى وضعه في صيغة رسمية.

وتحت التعذيب. لقد انقضت منذ مدة طويلة أيام احتطاف الأشخاص وبيعهم في الخارج كعبيد، ولكن الذكريات المرة والعواقب الاجتماعية المهينة راسخة في تاريخ بلدي وشعبي. وإنني أحترم جميع أحفاد العبيد على شجاعتهم وتصميمهم على العيش. فهم يستحقون مكانة خاصة في البلدان التي أُجبر أحداهم على العيش فيها. ولا يزال أيضاً يوجد دين هائل للبلدان التي عانت من خسائر بشرية كبيرة نتيجة لهذه الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية. لا نستطيع أن نغفو عما حدث في الماضي، ولكن بوسعنا جميعاً أن نأمل في تحقيق مستقبل عادل وأفضل. ويجب أن تعمل جميع البلدان معاً لمنع ممارسة أشكال العبودية المعاصرة الخبيثة التي وطدت أقدامها في مجتمعاتنا.

وأرحب بالقرار بجعل تغير المناخ موضوع دورة الجمعية العامة هذه وأيده. وفي نفس السياق، تشيد حكومتي إشادة كبيرة بالأمين العام لعقده الاجتماع الرفيع المستوى في الأسبوع الماضي، الذي ينبغي أن يكون عامل حفز هاماً للمؤتمر الذي سيعقد في بالي وقت لاحق من هذا العام.

وأود الآن اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن التقدير والثناء على العمل الذي أنجز في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لمعالجة تأثيرات تغير المناخ وتعزيز استراتيجيات التخفيف والتكيف. ولكن النقطة التي يجب إيضاحها هي أنه يجب التأكد من قيام جميع البلدان التي تطلق كميات كبيرة من غازات الدفيئة بتخفيض انبعاثات هذه الغازات بسرعة خلال الـ ١٠ إلى ١٥ سنة القادمة.

وقد تابعنا باهتمام كبير الحوار الأخير بشأن المعايير والقواعد التي تستخدمها الأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان ينبغي رفع اسم بلد ما أو عدم رفعه من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً. ولن يكون التخرج مستصوباً ومنصفاً

ما زالوا يعيشون على أرض آبائهم كمواطنين من الدرجة الثانية. إننا لا نستطيع أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء، ولكننا نستطيع أن نبني لهم مستقبلاً أفضل.

يتضمن ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التي لا تزال تسترشد بها منظماتنا في جهودها المتعلقة بعملية تقرير المصير. ويدعو الميثاق إلى الاعتراف بالحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف للشعوب والأقاليم، التي لا تزال خاضعة للحكم الاستعماري، في تقرير مصيرها، كما يدعو إلى احترام هذه الحقوق. ولا نستطيع أن ندعو إلى الديمقراطية في الوقت الذي نغمض فيه أعيننا عن الذين ما فتئوا يصرخون منذ عدة سنين مطالبين بالسلام والحرية، وذلك كما في حالة إخواننا في بابوا الغربية. وتقع على عاتق هذه المنظمة مسؤولية أخلاقية تقتضي بأن تتصرف بتفان وأن تعمل على توفير ظروف أفضل في ظل حرية أوسع.

أخيراً، أود أن أعرب عن امتناني للدعم الذي تلقته فانواتو من شركائها الرئيسيين في التنمية - لا سيما من أستراليا ونيوزيلندا وفرنسا واليابان وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان حكومتي للهند وتايلند وماليزيا وسنغافورا واندونيسيا وتركيا وسائر وكالات الأمم المتحدة على مساهماتها المستمرة في تنمية فانواتو.

وفي الختام، لا يمكن أن يصبح العالم الذي نعيش فيه الآن عالماً أفضل إلا إذا اعترفت جميع البلدان - الكبيرة والصغيرة، والقوية والضعيفة - بعضها ببعض وتفهمت وقدرت واحترمت بعضها بعضاً على قدم المساواة. وكرامة الإنسان الفرد هي جوهر المساواة بين جميع الأشخاص. ويعني الاحترام أيضاً قبول السيادة الوطنية لفردى البلدان جميعها والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. وليتسنى لنا العمل على بناء مستقبل يوفر الأمن والسلام

وينبغي أيضاً تشجيع خبراء وأعضاء لجنة السياسات الإنمائية على إجراء مشاورات داخل البلدان ومعاينة ظروف تنمية البلدان التي على وشك التخرج معاينة مباشرة. إننا نتكلم عن سبل عيش الناس الذين قد يتضررون كثيراً من قرارات تتخذ في الأمم المتحدة.

يجب أن نواصل العمل معاً لتشكيل هيكل الأمم المتحدة بحيث تصبح أكثر قدرة وأهمية لعصرنا وشعوبنا التي تمثلها.

وأود أن أشيد بالأمم المتحدة لزيادة وجودها في منطقة المحيط الهادئ، وإن كان هذا الوجود من خلال مكاتبها الإقليمية. وسنشجع زيادة تحويل المهام المركزية إلى المكاتب الإقليمية، المعدة على نحو أفضل للاستجابة لاحتياجات الأعضاء.

إن الحالة في الشرق الأوسط تثير قلقاً عميقاً لجميع أعضاء الأمم المتحدة المحبين للسلام. ونحن ندعو مخلصين ونأمل أن يتسنى في وقت مبكر وضع نهاية للصراع ومعاونة جميع الأطفال والنساء والرجال الأبرياء. فلإسرائيل وفلسطين، كليهما، الحق في العيش بسلام بوصفهما دولتين مستقلتين وذاتي سيادة. ويجب أن يكون المجتمع الدولي واقعياً في نظره للمستقبل. فلنسمح بسيادة العدالة والأمن والسلام الدائم بالنسبة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وترحب حكومتي ترحيباً حاراً باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويحدونا الأمل أن يوفر هذا الإعلان إطاراً لمعالجة شكاوى الشعوب الأصلية التي لا تزال تتعرض للقمع والإقصاء والحرمان على أراضي أجدادها. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يوفر هذا الصك آلية ممكنة توفر للشعوب الأصلية حرية المشاركة الكاملة في شؤون وتنمية بلدانها دون خوف من التعرض لأعمال انتقامية. وينبغي أيضاً أن يعيد هذا الإعلان الكرامة للذين

ومن المحزن أن الكوارث الطبيعية بدأت تضرب البلدان. وكما هو الحال في العادة، فإن أفقر الدول وأضعف البلدان هي أكثرها تأثراً. وبلدي أحد هذه البلدان. فالظروف المناخية غير المواتية، التي تعزى إلى تغير المناخ، نتج عنها جفاف حاد أدى إلى حالات نقص حادة في الأغذية. ولمعالجة هذه الأزمة، أعلنت حكومتي حالة الطوارئ فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

وفي الوقت الذي يستعد فيه العالم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يجب أن نتذكر الحاجة الملحة إلى بناء توافق آراء قوي ومستدام بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ في الفترة التي تلي عام ٢٠١٢، حيث ينتهي سريان مفعول بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧. ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي للسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن جملة أمور، من بينها الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تخفيض في الغازات المنبعثة بنسبة ٦٠ إلى ٨٠ في المائة، وهي التخفيضات اللازمة لجعل الغلاف الجوي مستقراً. وفي هذا الصدد، يجب أن تتحمل البلدان الصناعية المسؤولية الرئيسية، لأن الدليل العلمي أكد أن انبعاث غازات الدفيئة من هذه البلدان يحدث أسوأ الكوارث الطبيعية. ويجب أن يؤكد المجتمع الدولي مجدداً التزامه بمساعدة أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، مثل أفريقيا. إضافة إلى ذلك، يدعو وفد بلدي البلدان المتقدمة النمو لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

واسمحوا لنا أيضاً أن نطلعكم على أفكارنا بشأن ما نرى أنه دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وتتعلق أفكارنا بثلاثة ميادين: الديمقراطية والصراعات والتنمية.

والأمل والرحاء لجميع الأجيال المقبلة، يجب دعم هذه القيم المهمة في جميع الأوقات.

واسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأنه لا ينبغي أن تكون الأولوية لمطامحننا الشخصية. ويجب أن نعمل بكل ما وهبنا الله العلي القدير من جد وحكمة لخدمة عباده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد الأوزابل أرشيبالد ليساو ليهولا، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن العام في لوسوتو.

السيد ليهولا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي في تقديم التهنئة للسيد سرجيان كريم على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة، ولسلفه الشيخة هيا راشد آل خليفة ممثلة البحرين. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بسعادة السيد بان كي - مون، وأؤكد له على دعم بلدي المطلق له أثناء توليه منصب أمين عام الأمم المتحدة.

وتهنئ لوسوتو الرئاسة بدعوها الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها على موضوع "الاستجابة لتغير المناخ" أثناء هذه الدورة. ففي عام ١٩٩٢، انعقد في ريو دي جانيرو مؤتمر قمة الأرض الأول، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي ذلك المؤتمر أزمنا أنفسنا بتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وقد أكدنا ثانية على التزاماتنا في جوهانسبرغ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢. ولمدة طويلة بعد ذلك، يبدو أننا اتفقنا على ألا نتفق إلى أن جوهنا بدليل علمي واضح لا يدحض، يربط على نحو لا لبس فيه بين الاحترار العالمي والأنشطة البشرية. وقد انتظرنا إلى أن ابتدأت تأثيرات تغير المناخ الضارة تصبح ملموسة في جميع أنحاء المعمورة قبل أن نتمكن حتى من الاعتراف بأن توافق الآراء ضروري لاتخاذ إجراء متضافر بشأن تغير المناخ.

البلدان النامية على محاربة ثقافة الإفلات من العقاب. ويجب أن يسود فهم عام بسيط: "عندما يتكلم الشعب، احترم صوته". ويجب أن يتعلم الفائزون قبول الفوز بتواضع وشهامة، وأن يتقبل الخاسرون الهزيمة بكياسة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تكرر فترة ما بعد الانتخابات لتنمية تشارك فيها جميع الأطراف بمجهود وطني جماعي. ويجب أن نسارع إلى الاعتراف بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة الآن في عملية نشر الديمقراطية، ولكننا نشعر أن بوسعها أن تقوم بدور أكبر.

وهذا يقودنا إلى الميدان الثاني: ميدان الصراعات. حيث تبرز الصراعات دائماً في خطاباتنا أمام هذه الجمعية. ويجب أن نعترف أن الصراعات بين الدول آخذة في التناقص في جميع أنحاء المعمورة. إلا أننا لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن الصراعات الداخلية. ولا نستطيع أن ننكر أن الصراعات داخل الدولة الواحدة تحدث عندما يقل أو يعدم احترام الحكم الديمقراطي. وإذا كان بلد ما غير معتاد على عقد انتخابات أو قبول نتائج الانتخابات، فإن الصراعات تنشأ فيه. كما أن عدم تشاطر ثروة البلد على نحو سليم وتفشي الفقر والتزاع الإثني أسباب من الأسباب الأخرى للصراعات التي تعزى أيضاً إلى عدم وجود حكم ديمقراطي.

وقد أصبحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الأسلحة المفضلة في جميع هذه الصراعات. ولذلك، فإننا لا نزال نرى أن من المؤسف أن الدول الأعضاء لم تتمكن في عام ٢٠٠٥ من اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتفق مع الرأي القائل بأن صكاً من هذا القبيل يمكن أن يقلص إنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وحياسة المدنيين لها. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية ملحة تتمثل في تيسير اعتماد صك قانوني فعال لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، مما يزيد من صعوبة وصول هذه

لقد أنشئت الأمم المتحدة على خلفية الاستعمار، لا سيما في القارة الأفريقية. وبانتهاء الحكم الاستعماري تدريجياً، ترك وراءه إرثاً من الحكومات غير الديمقراطية. وقد اتسمت البلدان الأفريقية بانقلابات عسكرية متتالية. وعدد قليل جداً من البلدان الأفريقية لم يحظ "بمتعة" الحكم العسكري.

وفي مواجهة هذا الواقع المزعج، اعتمدت بعض المنظمات الإقليمية صكوكاً تفرض عقوبات على تغيير الحكومات على نحو غير دستوري. وينبغي أن نذكر هنا منظمة الوحدة الأفريقية؛ وخليفتها الاتحاد الأفريقي؛ ومجموعة دول الكومنولث. ولكن يلاحظ أن منظماتنا، الأمم المتحدة، لم تعتمد أي صك لفرض عقوبات على الدول الأعضاء الفاشلة. وهذا ما يجب أن تفعله الأمم المتحدة الآن.

تلتزم اليوم الغالبية العظمى من دول العالم بمبادئ الديمقراطية. وتجري هذه البلدان انتخابات دورية. بيد أن القاسم المشترك الأعظم بين البلدان النامية هو عدم قبول نتائج الانتخابات؛ وقد أصبح تقليدياً أن تطعن الأحزاب السياسية الخاسرة في نتائج الانتخابات. ومن المؤسف أن ذلك يتم، في معظم الأحيان، من خلال وسائل غير قانونية، على الرغم من توفر آليات قانونية على الدوام للطعن في نتائج الانتخابات. وهذا أحد الميادين التي نرى فيها دوراً للأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة العالمية التي لديها القدرة اللازمة على مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة على عكس هذه التوجهات.

ومثلما تقوم الأمم المتحدة بدور هام في التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي، ينبغي لها أن ترى أن العمل بنشاط على غرس ثقافة الديمقراطية في جميع الدول يشكل جزءاً من دورها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تساعد

والحقيقة الثابتة هي أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. وأكد أعضاء هذه الهيئة مجدداً في عدة مناسبات أن مجلس الأمن بتشكيله الحالي لا يعكس واقع العالم اليوم، لكن، ولأكثر من عقد، ما فتئت الجمعية تمر بحالة ركود بشأن تلك المسألة. وعرض مختلف المواقف عن طريق أصحاب المصلحة الرئيسيين في حد ذاته، فضلاً عن المحاولات المختلفة للتقريب بين الخلافات الرئيسية في تلك المواقف، لم ينجح حتى الآن في إحراز نتائج ملموسة. ومن هنا، فإن وفدي يشارك الرأي القائل إن الوقت قد حان للمضي قدماً ولبداء مفاوضات حكومية دولية. ومع أن إصلاح مجلس الأمن أمر ممكن، فإننا نود أن نشدد على ضرورة أن تحشد جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لبلوغ ذلك الهدف. ومصداقية المجلس في الخطر.

إن السلام والاستقرار العالميين والمستدامين ينشنان الحيز اللازم للتصدي لتحديات التنمية لبلداننا ولشعوبنا. واعترف العالم بأن فيروس نقص المناعة البشرية ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمثلان أكبر التحديات. وتشكل حالات البؤس التي لا توصف والناجمة عن تلك الآفة قضية مشتركة. ونظراً لأنه لا يتوفر أي علاج، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيستمر يشكل تهديداً للوجود البشري. ومما يؤدي إلى تفاقم ذلك التهديد، وخاصة في أفريقيا، الفقر الذي يزداد سوءاً ومستوى المجاعات التي تحصل، في معظم الحالات، من جراء الظروف الجوية غير المؤاتية بسبب تغير المناخ، بدرجة كبيرة.

ونرى أنه، في أي بلد يتمتع بالاستقرار السياسي، تعزز بقدر كبير إمكانية أن تتصدي جميع القطاعات في تلك الدولة لتلك التحديات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية بدون الديمقراطية والسلام والاستقرار. وبطبيعة الحال، فإن دعم البلدان المتقدمة النمو سيكون

الأسلحة إلى أيدي المجرمين. ويحدونا الأمل أن يتسنى بسرعة إبرام اتفاقية الاتجار بالأسلحة الجاري اقتراحها.

ويجب أن نتذكر أن الجمعية أعلنت رسمياً في عام ٢٠٠٥ أن دور المجتمع الدولي برمته، بالعمل من خلال الأمم المتحدة، يتمثل في حماية السكان من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد البشرية. وللأسف، فليس هذا ما يحدث على أرض الواقع. وما زلنا نلاحظ العجز من جانب مجلس الأمن أو تأخر رد فعله أكثر من اللازم. وتشهد على ذلك التجارب المروعة في رواندا وما يجري الآن في دارفور. ونعزو ذلك العجز إلى التشكيل المشوه للمجلس ولسلطاته، وخاصة حق النقض، الذي نحن الآن على اقتناع، أكثر من أي وقت مضى، بأنه غير موضوعي للغاية ويمارس وفقاً لمصالح العضو الدائم المعني. ويسبب ذلك، في بعض الأحيان، انقساماً بين الأعضاء الخمسة الكبار.

وما زلنا نشهد عمليات حصار اقتصادي ومالي انفرادية يجري فرضها على بلدان أخرى، وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير، بينما ما زالت بلدان أخرى تخضع للاحتلال. وخير دليل على ذلك كوبا وفلسطين والصحراء الغربية. ونسلم بأنه لا بد أن يبقى دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هو صون السلام والأمن الدوليين على نحو استباقي. وبالتالي فإن دعوتنا تتمثل في أن على الأمم المتحدة، حين يتعرض السلام والأمن للتهديد، أن تتصرف بسرعة وحسم في كل الأوقات، من خلال مجلس الأمن.

ولكن ليس في وسع الأمم المتحدة أن تفعل ذلك إلا إذا تم إصلاح هيكلها لجعلها أكثر ديمقراطية وتمثيلاً. وسيستمر افتراضنا الأساسي يتمثل في أن على الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تغرس الديمقراطية ليس في البلدان الأعضاء فحسب، بل في داخل المنظمة نفسها.

والأمن الدوليين وتغير المناخ وحقوق الإنسان ومكافحة المخدرات والإرهاب بجميع أشكاله، وهي تظل المسائل الملحة التي لا يمكن لأي بلد في العالم أن يعالجها بمفرده.

إن الصراعات التي تبثلي السكان المدنيين الأبرياء في الشرق الأوسط ومنطقة البحيرات الكبرى والسودان، وهو بلد مجاور لجمهورية أفريقيا الوسطى، مع مجموعات اللاجئين والأشخاص المشردين، تشكل دواعي للقلق البالغ. ويسبب الصراع في دارفور ووجود المتمردين والمجموعات المسلحة وقطاع الطرق انتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها غير القانوني في تلك المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يسبب بالتالي انعدام الأمن على نطاق واسع ومستمر.

والعواقب بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى كثيرا ما تأخذ شكل أزمات متكررة تؤدي بشكل مزمن إلى تقويض الهيكل الاقتصادي وتفاقم فقر سكاننا من جراء إيجاد ظروف معيشية خطيرة وغير مستقرة. وكل هذا يقود إلى انهيار النسيج الاجتماعي وفقدان الروح المدنية، وفي نهاية المطاف، تبيد ثقة السكان بمؤسستهم بالعدالة بصفة خاصة.

ونثني على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) بشأن نشر القوة المتعددة الأبعاد والمختلطة على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان. ولكننا نود أن نشهد تلك القوة وقد اقترنت بتقديم الدعم الحقيقي لتوطيد القدرات المؤسسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، نشكر فرنسا ونثني عليها لقرارها الجريء ومشاركتها الفعالة في تلك القوة لحفظ السلام.

وفي الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ والتي كان الموضوع المختار لها هو "الانتقال من الالتزام إلى الإجراءات، والعمل معا في

مطلوبا دائما؛ ولذا، عليها أن تفي بوعودها بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تضطلع بدور جوهري في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية.

ووفدي يهنئ الأمين العام، بان كي - مون، على التزامه بتعزيز المنظمة. وبغية أن تضطلع هذه المنظمة بدورها بشكل ناجح، لا بد أن يبقى دور الأمين العام مقدسا. ولا بد أن يظل بعيدا عن تأثير مصالح أي مجموعات أو دول. وعليه أن يكون مخلصا لمصالح الجميع لخدمة أسرة الدول. وقبل كل شيء، عليه أن يساعد، من خلال الأمم المتحدة، على إقامة عالم يعيش في سلام مع نفسه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كومي زومارا، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد زومارا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، وباسم رئيس الدولة، رئيس الجمهورية فرانسوا بوزيزي، أعرب عن تهنئي الحارة والصادقة للسيد كريم على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونشعر بالامتنان إذ نؤكد على أن مهاراته المميزة ستضمن نجاح أعمالنا.

كما أود أن أشيد إشادة حارة بسلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة ممثلة مملكة البحرين. فبعد خمسة عقود من رئاسة السيدة فيجايا لاكمشي بانديت ممثلة الهند، فإن الشيخة هيا قادت أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بحكمة، نالت تقدير الجميع.

أخيرا، وبالنيابة عن رئيس الجمهورية ورئيس الدولة فرانسوا بوزيزي، أود أن أعرب عن تهانينا الصادقة للأمين العام بان كي - مون على ديناميكيته وكفاءته في عمله في سياق المسائل الدولية الهامة الحالية، بما في ذلك صون السلام

الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وأود أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام للاهتمام الذي أبداه بهذه المشاكل ولمبادرته بتعيين ثلاثة مبعوثين في ميدان تغير المناخ.

واسمحوا لي أن أعرض على وجه التخصيص حالة بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يغطي ثلاث مناطق مناخية ويتسم بنظام إيكولوجي شديد التنوع، من غابات رطبة كثيفة في الجنوب إلى منطقة ما قبل السهل في الشمال. وهذا الموقع المركزي على مفترق نظم إيكولوجية أفريقية مختلفة - من مناطق السهل السوداني في الشمال إلى الغابات الرطبة الكثيفة في الجنوب يعطي جمهوريتنا إمكانية إيكولوجية عظيمة. كما أنها تملك ثروات عديدة: تربة غنية خصبة، وثروة معدنية وحرارية، وحيوانات من أنواع شتى، وزراعة متنوعة تمثل القاعدة الاقتصادية للبلد.

وتدرك جمهورية أفريقيا الوسطى وفرة مواردها الطبيعية، ولكنها على وعي أيضا بالتهديدات التي تنطوي عليها. ولذلك أدرجنا الشواغل البيئية في دستور بلدنا، ولاسيما في ديباجته وفي مادته ٩ اللتين تدعوان إلى الوعي الجماعي لاحترام مبدأ الإدارة البيئية الجيدة.

وعلى الرغم من هذه الموارد، يدل الواقع الاقتصادي للبلد على أن جمهورية أفريقيا الوسطى من أقل البلدان نمواً حيث يعيش الفرد على أقل من دولار في اليوم. ولقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى ما دون التوقعات المتوسطة. ومن الناحية الهيكلية، يواجه البلد عقبات كثيرة في جهوده الإنمائية. وعلى سبيل المثال يتسم سوقه المحلي بأنه صغير، كما أنه معزول على الصعيدين المحلي والخارجي بسبب بعده عن الموانئ البحرية. ويمكن تلخيص الحالة الاقتصادية على النحو التالي: نقص الدخل الفردي، وموارد الدولة المحدودة، وعدم المساواة بين الرجال والنساء، ومعدل الأمية.

شراكة“، أبرز المشتركون أوجه الاتصال والترابط فيما بين المجالات الأربعة للمجموعة المواضيعية: الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء، وتغير المناخ. وأظهرت الدورة الخامسة عشرة للجنة أيضا أنه ما زال يتعين إحراز تقدم هام: فالتقدم في تلك القطاعات في الحد الأدنى وما زال يقصر بكثير عن تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه في ريو في عام ١٩٩٢ وفي جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢.

ومن أجل التصدي لتحديات البيئة هذه بصفة خاصة، والتنمية المستدامة بوجه عام، يصبح السعي في إطار شراكة تدعمها موارد كافية ضروريا جدا من أجل تمكين البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، والبحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، من تنفيذ هذه الالتزامات، خاصة لأن تلك المناطق، وبالذات أفريقيا، تتأثر أكثر من غيرها بالأخطار المصاحبة لتغير المناخ على الرغم من أنها لا تضطلع بمسؤولية تذكر عن إحداث هذه الظاهرة.

وباختيار تغير المناخ كموضوع رئيسي لهذه الدورة للجمعية العامة وتنظيم الحوار الرفيع المستوى المعنون “المستقبل في أيدينا: النظر في التحدي القيادي لتغير المناخ“، أوضح رئيس الجمعية العامة القلق المتعاظم المقترن بالاحترار العالمي لبلد مثل بلدنا، جمهورية أفريقيا الوسطى. والواقع أن المشاكل المتصلة بتغير المناخ تكمن الآن في صميم الحوار الدولي. ولذا فإن الوقت قد حان لتحويل النوايا الحسنة إلى إجراءات محددة.

وتأمل جمهورية أفريقيا الوسطى من جانبها أن تفي الدول الغنية في نهاية المطاف في مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، بالتزاماتها في مجال نقل التكنولوجيا، وأن تقدم المساعدة لتقوية الهياكل الوطنية والإقليمية اللازمة للإجراءات الفعالة

وجمهورية أفريقيا الوسطى على استعداد لفتح حدودها للدول المتقدمة النمو والمستثمري القطاعين العام والخاص من أجل زيادة مواردها. وتشيد جمهورية أفريقيا الوسطى بالدول الكبرى فرنسا، والولايات المتحدة، والصين، واليابان، وبريطانيا، وروسيا، وبعض البلدان البازغة في الجنوب، لاستعدادها للتعاون لإبطاء زحف التردّي البيئي.

ونشكر الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي على ما يقدمانه من مساعدة، وعلى وجه الخصوص، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمكينهما جمهورية أفريقيا الوسطى من الوصول إلى نقطة القرار في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونثني على أعمال تلك المؤسسات المالية الدولية ونطلب منها أن تفتح فصلا جديدا بشأن البيئة واقتصادات البلدان الفقيرة.

ونطلب إلى الجميع بذل جهد مستمر للحد من عدم المساواة بين الرجال والنساء، لأن النساء في أفريقيا يكنّ في أحيان كثيرة جدا مسؤولات عن الأسرة في معظم المناطق النائية. وهن يلعبن دورا هاما للغاية. وتلك الطريقة، سيوفر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في القضاء على عدم المساواة حلا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

ولا يمكننا بناء بيئة صحية بدون القضاء على الأمية. ونأمل أن تساعد البلدان المتقدمة النمو في الجنوب والشمال البلدان الفقيرة لتهيئة الأحوال السليمة من حيث إعلام وتدريب سكانها لتوعيتهم بأن من مصلحتهم أن يكون لديهم اهتمام بالحفاظ على البيئة.

إن بلدنا غني. ويود أن يستغل ثروته الباطنية من أجل حماية بيئته. ويمكننا، إذا ما حصلنا على المساعدة، أن نأمل في الاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ويعتمد اقتصادنا اعتمادا كبيرا على الموارد البيئية. وآثرت الحكومة، إدراكا منها للصعوبات التي تواجهها، اللجوء إلى التعاون الإقليمي والدولي بالاشتراك في العديد من المبادرات المتعلقة بالبيئة والإدارة المستدامة للغابات، مثل لجنة الغابات لوسط أفريقيا، وشبكة المناطق المحمية لوسط أفريقيا، ومناطق سانغا الطبيعية المشتركة بين ثلاث بلدان، وشراكة حوض نهر الكونغو للغابات.

وبصفة عامة، لم يصل تنفيذ معظم هذه المبادرات إلى مستوى التوقعات: فقد كانت المبادرات طموحة في حين كانت القدرات على التنفيذ والموارد المالية غير كافية. كما أن الشركات التي تستغل هذه الموارد تفرض علينا قواعد بيئية ملزمة، في حين لا يجني السكان من وراء ذلك أي ثمار.

ويتعين علينا أن نوقف انتشار الفقر وأن نقضي عليه بمشاركة الجميع. فالفقر يخلق الظلم. وأود هنا أن أقتبس من بيان الرئيس ساركوزي الأخير الذي ورد في نصه المكتوب أن العدالة تعني أن يتوفر لكل طفل فقير في العالم ولكل طفل غني نفس الفرص في النجاح. وذكر الرئيس ساركوزي في هذه القاعة ذاتها أن:

”العدالة تعني أن أي بلد نام نود أن نفرض عليه قواعد بيئية، في الوقت الذي لا يكاد يتوفر فيه للسكان ما يكفي لسد رمقهم، ينبغي أن تقدم له المساعدة لتنفيذ هذه القواعد“؛ ”والعدالة تعني أننا لا يمكن أن نستغل موارد أي بلد دون أن ندفع ثمنا عادلا لها ...

”وأتوجه بنداء رسمي إلى الأمم المتحدة أن تعني بمسألة توزيع الثروة، والدخل العائد من السلع الأساسية والتكنولوجيا على نحو أكثر عدلا“.

(A/62/PV.4)

تغير المناخ. إن اختيار الجمعية العامة التصدي لتغير المناخ موضوعا لهذه الدورة هو اختيار جاء في الوقت المناسب. وسيساعد على لفت الانتباه الى التحدي العالمي الذي لا يملك حله أي بلد وحده. فلا يمكن اتخاذ إجراءات لمكافحة آثار تغير المناخ وتفاقم تلك الآثار من خلال تعاون دولي متضافر ومتواصل.

ومما لا شك فيه أن تغير المناخ هو الخطر الأكبر الذي يواجه البشرية، خصوصا الفقراء. والخطر المتمثل في الأحوال الشديدة القسوة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، هو مصدر قلق كبير. إن له عواقب عديدة على التنمية، وخاصة على المجتمعات الزراعية ذات الموارد الأقل في مواجهة الضغوط والصدمات الناتجة عن هذه الظاهرة. وزيادة تواتر وشدة الجفاف الذي يمتد طويلا تهدد إمدادات المياه لملايين البشر في البلدان الفقيرة، وتهدد كذلك الزراعة التي هي في أغلبها عند حد الكفاف وتروى بالأمطار، وبالتالي فهي عرضة لتقلب المناخ وتغيره.

لقد تبينت أيضا هشاشة القطاع الصحي حيث أن الفيضانات المتكررة يتمخض عنها تفشي الأمراض التي ينقلها الماء مثل الكوليرا والتيفوئيد والزحار وازدياد حالات الإصابة بالمalaria.

وفي الواقع، يشكل تغير المناخ اليوم خطرا على الأمن البشري، نظرا لآثار تغير المناخ على وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة والمدن الساحلية، فضلا عن الدمار الناتج عن الأعاصير.

وقبل عدة سنوات، تنبه العالم إلى خطر تغير المناخ. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تم الاتفاق على عدد من الإجراءات. وقد اتفقنا جميعا على اتخاذ نهج ثلاثي المسارات، يشمل التنمية، والوصول إلى التكنولوجيا الملائمة، والتخفيف من الآثار والتكيف. ومن

لقد قال الرئيس في بيانه الافتتاحي "حافظوا على اتزان أذهانكم، لأنه لو اتزن الذهن لاتزن العالم كله" (A/62/PV.4).

وكثيرا ما يكلمنا رئيس أفريقيا الوسطى، السيد فرانسوا بوزيزيه، عن الروح:

"الروح السرمدية هي للكل. والكل واحد. الكل هو الكل. والكل هو الكون. والكون هو الهدوء. إذا فهمنا هذا، فليحذ العالم حذو الحكماء بتجنب أخطاء أشباه الحكماء الذين تقتلهم حماقتهم".

أمل أن تلقى هذه الرسالة قبولا حسنا من شركائنا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد كريم على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أن أتقدم بخالص الشكر لسلفه سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، ممثلة البحرين، على الطريقة القديرة التي أدارت بها الأعمال الحيوية للدورة الحادية والستين. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بان كي - مون، على قيادته لمنظمتنا، وخصوصا على جهوده الدؤوبة من أجل حل الصراعات وتحقيق السلام في القارة الأفريقية وغيرها.

قبل ٦٢ عاما، التقى الآباء المؤسسون للأمم المتحدة، وكما ورد في الميثاق، عقدوا العزم على "أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها". لقد أريد للمنظمة التي أسسوها أن تكون مركزا للمواءمة بين أعمال الدول في سبيل تحقيق هذه الأهداف المشتركة. واليوم، تواجه البشرية تهديدا مشتركا يتمثل في

من الانبعاثات. ويجب أن نلتزم نهجاً يوازن بين التكيف والتخفيف، على أساس ترتيبات للتمويل والاستثمار بشكل كاف في التكنولوجيات الجديدة والإبداعية.

وبصفة بلدانا أعضاء في الأمم المتحدة، فإنها تنشاطر رؤية تهدف إلى تحقيق مستوى أفضل، في جو من الحرية أفسح، كما ورد في ميثاقنا. بيد أننا نواجه تحدياً يتمثل في استمرار الفقر في الكثير من بلدانا. وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن ١,٢ بليون نسمة في العالم يعيشون على دولار واحد في اليوم، في حين يعيش ٢,٨ بليون نسمة على أقل من دولارين. والفجوة بين الأغنياء والفقراء مستمرة في الاتساع، سواء داخل الدول أو فيما بينها.

لقد أفاد البنك الدولي في عام ٢٠٠٣ بأن متوسط الدخل في أغنى ٢٠ بلداً يبلغ ٣٧ ضعف هذا المتوسط في أفقر ٢٠ بلداً، وتمثل هذه النسبة ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٧٠. ولقد أنهت بلدان كثيرة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، العقد الأخير بنصيب للفرد من الدخل أقل مما كان عليه في بداية العقد. فالفقر هو أحد أكبر التهديدات للسلام والأمن والبيئة على الصعيد الدولي.

وفي اجتماع قمة الألفية، أعرب قادة العالم عن عزمهم على خفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتقرير منتصف المدة عن الأهداف الإنمائية للألفية الذي صدر في تموز/يوليه من العام الحالي يشير إلى أن بلدانا في أفريقيا وأماكن أخرى تثبت أن التقدم على نطاق واسع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر ممكن مع توافر ظروف التمويل الكافي، والذي ينبغي أن ينبع أغلبه من شراكة عالمية معززة من أجل التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تتحقق أهداف مونتيري.

وبينما نتصدى لتغير المناخ، تبقى مكافحة الفقر جزءاً لا يتجزأ من هذا الجهد. فإن لم نعالج الفقر في البلدان

المؤسف أنه لم تتخذ حتى الآن أية إجراءات معقولة لتنفيذ هذه الإجراءات المتفق عليها.

ويرى وفد بلادي أن الوقت قد حان لتنفيذ هذه الأنشطة ذات الأولوية العليا. ولكن، ينبغي لنا أن ندرك أن التعامل مع تغير المناخ يتطلب قيادة سياسية على كل الصعد، بدءاً من القمة وانتهاءً بالقاعدة. وزيادة العمل التعاوني في مجال التكيف ضرورة ملحة، حتى تتمكن البلدان والمجتمعات الضعيفة من التصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ. إن جهود إعادة التحريج وضبط انبعاثات غازات الاحتباس الحراري هي إجراءات عاجلة يمكننا اتخاذها معاً. لكن إعادة التحريج وحدها لن تؤدي إلى النتائج المرجوة بدون استثمار كاف في مصادر الطاقة المتجددة كإجراء لمكافحة استنفاد الغابات بشكل مكثف من أجل الوقود. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تشجع الشركات على الاستثمار في مجال توليد الطاقة الكهرومائية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة في البلدان النامية. وللقيام بهذه المشاريع، يتعين الاضطلاع بتدابير مثل التغذية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. وعلينا جميعاً أن نتعلم كيفية الحفاظ على الموارد الشحيحة المتاحة واستخدامها لصالح الأجيال المقبلة.

وتعتبر أوغندا أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي يكتسي أهمية بالغة في صياغة استجابة طويلة الأجل لتغير المناخ. وستكون هذه فرصة لبدء مفاوضات عملية بشأن استراتيجية عالمية مقبولة للجميع وقابلة للتنفيذ. ولكن قبل بالي، ينبغي لهذه الجمعية أن تتفق على المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد على الجمع بين كل جوانب المشكلة ذات الصلة. وينبغي للبلدان الصناعية أن تأخذ زمام المبادرة في خفض الانبعاثات، في حين سيتعين على البلدان النامية انتهاز استراتيجيات إنمائية ذات انبعاثات منخفضة والاستفادة من حوافز المساعدة على التكيف والحد

البلدان المتقدمة النمو والتي تعوق الوصول إلى الأسواق. ومن المهم جداً أن تستأنف محادثات التجارة المتوقفة في إطار جولة الدوحة الإنمائية وأن تختتم بنجاح.

إن السلام والأمن شرطان ضروريان للتنمية المستدامة. وقد كانت زيادة الصراعات بين الدول وداخلها العلامة المميزة لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد تجاوزت الصراعات الداخلية الحدود مؤدية إلى عدم الاستقرار الإقليمي. وحدث تشرد داخلي، ونتجت عن هذه الصراعات أزمة لاجئين دولية، هي الأخرى مزعجة. وفي بعض البلدان، هجرت السلطة المركزية، مما أوجد ملاذات آمنة للإرهابيين ومهربي المخدرات، مع ما صاحب ذلك من أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي مناخ من هذا النوع، لا معنى لأي إجراءات لمكافحة الفقر وحماية البيئة.

عاد الرئيس إلى كرسي الرئاسة.

إن معظم أفريقيا خالية من الاضطرابات الآن، ويجري تعزيز الديمقراطية فيها من خلال إجراء الانتخابات بصورة منتظمة والتقييد بحقوق الإنسان واتباع الإجراءات الدستورية. بيد أنه توجد بعض المناطق التي تقتضي اهتماماً دولياً عاجلاً. إذ توجد حاجة لضمان إحلال السلام والاستقرار في دارفور وفقاً للإطار المتفق عليه دولياً. بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب.

وفي الصومال، ينبغي أن تدعم الجمعية العامة إنشاء عملية سلام ومصالحة شاملة، وأن تدعم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بالموارد اللازمة لتيسير عملية حفظ السلام. وقد أوفت أوغندا بتعهداتها بتقديم قوات عسكرية لحفظ السلام؛ وندعو جميع البلدان الأخرى التي قطعت تعهدات مماثلة إلى الوفاء

النامية، سيظل الفقراء يدمرون البيئة بقطع الأشجار لاستخدامها حطباً والانخراط في ممارسات زراعية سيئة.

هناك طرق مجربة. بمرور الزمن لإخراج الناس من حالة الفقر. فلتحرير التجارة والنمو الذي تقوده الصادرات إمكانية إخراج الملايين من حالة الفقر. بيد أنه يتعين على البلدان النامية لكي تستفيد من التجارة أن تضيف قيمة إلى موادها الخام وأن تبيعها كمنتجات جاهزة، مستفيدة من سلاسل القيمة المناسبة. وهذا لا يؤدي إلى زيادة العائدات فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى إيجاد وظائف، مما ينهي موجات الهجرة الجماعية إلى البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن تطور البلدان النامية مواردها البشرية من خلال التعليم وتحسين الخدمات الصحية. فالتعليم عامل مهم جداً في تحويل المجتمع. ووجود طبقة وسطى متعلمة، لديها دخل مناسب للإنفاق، مهم للتصنيع وعبور المجتمعات المرحلة الانتقالية. وقد حدث هذا في بعض بلدان جنوب شرق آسيا؛ ويمكن أن يحدث في أماكن أخرى في العالم النامي. وعلى سبيل الأولوية، يتعين تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية. وتتصل بذلك الحاجة الملحة إلى التكامل الإقليمي بغية توسيع الأسواق.

لقد أزالنا بلدان نامية عديدة نتيجة لضغط قوي الحواجز أمام التجارة، في حين أن البلدان المتقدمة النمو لم تقم بعمل مماثل في ميادين رئيسية مثل الزراعة والمنسوجات، حيث تتمتع البلدان النامية بميزة نسبية في هذين الميدانين. ألا يتنافى مع العقل أن يُدفع في الاتحاد الأوروبي ٢,٢ دولار أمريكي إعانة يومية لكل بقرة، في حين أن ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم؟ ويقدر البنك الدولي أن الحماية التي يمارسها العالم المتقدم النمو تكلف البلدان النامية ١٠٠ بليون دولار أمريكي سنوياً. وسيقتضي أي نظام عادل اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة امتيازات التجارة غير المنصفة المعمول بها في

للمحادثات. إذ لا يمكن أن تستمر المحادثات إلى ما لا نهاية. وبتقدمنا نحو إبرام اتفاق شامل، يتعين وجود دعم وتفهم دوليين للموازنة بين الحاجة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين من جهة، وحثمية تحقيق العدالة من الجهة الأخرى.

وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن أوغندا تعي تماماً التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي ولا يمكن أن تقوضه. ولا يمكن أن تتسامح مع الإفلات من العقاب. ولتحقيق هذه الغاية، نعمل بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة بموجب الأحكام التكميلية. وستعقد أوغندا اجتماعاً لفريق استشاري في وقت لاحق من هذا العام لتعبئة الموارد وتنسيق الإجراءات لبرنامج المصالحة بعد انتهاء الصراع في شمال أوغندا. والاجتمع الدولي مدعو لدعم هذا البرنامج.

عندما اخترت، سيدي، "الاستجابة لتغير المناخ" موضوعاً لهذه الدورة، أعتقد أنكم كنتم تهدفون إلى جعل هذه الدورة تنظر في طرق معالجة هذا الخطر العام، وتقديم توصيات بشأن هذه الطرق. وقد رأيتم، كما نرى نحن فعلاً، أن العالم الذي لا يعير اهتماماً لهذه المشكلة يلحق ضرراً فادحاً بمصالح أجيال المستقبل. وستنطوي معالجة تغير المناخ على مكافحة الفقر، وضمان تحقيق السلام والأمن، والاستثمار في الطاقة النظيفة، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي أن تكون هذه الدورة نقطة تحول نوحدها جميعنا جهودنا ونتفق على طرق لإنقاذ كوكبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيدة كينغا غونتس، وزيرة خارجية هنغاريا.

السيدة غونتس (هنغاريا) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي أولاً أن أتقدم إليكم يا سيدي بأحر التهاني بانتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ويسرني أن أراكم، بوصفكم مسؤولاً رفيع المستوى من مجموعة أوروبا الشرقية المثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد ما،

بتعهداتها. وينبغي أن ينصب تركيز الجهد الدولي في الصومال على بناء القدرة لتمكين الشعب الصومالي من حل مشاكله بنفسه. وندعو الأمين العام أيضاً إلى وضع اللمسات الأخيرة على الخطط المتعلقة بإمكانية نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تحل محل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك وفقاً لما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

في منطقة البحيرات الكبرى، يجري بذل جهود شتى لتعزيز السلم والأمن وإيجاد مناخ موات للتنمية. ومن خلال اللجنة الثلاثية زائد واحد، التي تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا، اتفقنا على إطار عمل وإجراءات للتعامل مع القوى الهدامة التي تهدد السلم والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، نشير إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٥٦ (٢٠٠٧). وينبغي أن يعزز مجلس الأمن ولاية ووسائل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينها من العمل بفعالية مع القوات المسلحة الكونغولية للقضاء كلياً على خطر القوى الهدامة التي تعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي شمال أوغندا، نجري محادثات سلام مع جيش الرب للمقاومة. ومن بين بنود جدول الأعمال الخمسة، أبرم اتفاقان وجرى التوقيع عليهما. وهذان الاتفاقان هما اتفاق وقف أعمال القتال واتفاق بشأن الحل الشامل. بيد أن جيش الرب للمقاومة لم يلب أيّاً من شروط أول اتفاق، وهو اتفاق وقف أعمال القتال. فعلى سبيل المثال، ينص الاتفاق على أن تتجمع قوات جيش الرب للمقاومة في ريكوانغا في جنوب السودان؛ إلا أنها لم تفعل ذلك حتى الآن. ولا تزال تخيم في حديقة غارامبا الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث المجتمع الدولي على ممارسة ضغط كاف لحمل جيش الرب للمقاومة على التجمع في ريكوانغا وتحديد إطار زمني

المراجعة الدورية الشاملة يبعث رسالة واضحة بأنه سيجري فحص سجلات حقوق الإنسان في جميع الدول على فترات منتظمة. وبالتالي، لن يكون أي بلد بمنأى عن التمحيص الدولي. ولكن لكي يكون هذا التمحيص مفيداً حقاً، يتعين علينا أن نضع آلية ذات مصداقية وقوية. وسيثبت أن الإجراءات والإسهامات الخاصة بعملية الاستعراض، التي تقدمها الهيئات التعاقدية والمنظمات غير الحكومية، ضرورية في هذا الصدد.

ولحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو أفضل، ظل نظام الإجراءات الخاصة - وهو شبكة فريدة من الحماية - يوفر إجراءً فعالاً لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وقد واصل المقررون الخاصون والخبراء المستقلون أعمالهم، مما يعطي صوتاً لمن لا صوت لهم، حتى في الأوقات التي كان يركز فيها المجلس بصورة رئيسية على مهمة بناء المؤسسات.

ونحن مقتنعون تماماً بأن الولايات المواضيعية والولايات الخاصة ببلدان بعينها لا تزال مناسبة، في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان العديدة التي لا تزال تحدث يومياً. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام، الذي شدد على الحاجة للنظر في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة على قدم المساواة. وعدم تخصيص مقرر خاص لبلد ما لا يعفي ذلك البلد من التزاماته. بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى.

وأود الآن أن أطلعكم على بعض الآراء بشأن مسألة عزيزة على بلدي. فقد رحبنا بارتياح كبير بقرار مجلس حقوق الإنسان الأخير بإنشاء منتدى معني بقضايا الأقليات. وأنا واثق من أن هذا المنتدى سيوفر منبراً مفيداً للحوار وتبادل الآراء بين الأقليات والحكومات والآخرين الذين لهم مصالح في مسائل تتعلق بالأقليات الوطنية أو الإثنية أو اللغوية أو الدينية.

تتولون هذا المنصب الرفيع في الأمم المتحدة. وبوسعكم الاطمئنان إلى دعم وتعاون وفد هنغاريا في أداء مهامكم التي تنطوي على تحدٍ أثناء هذه الدورة. وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة.

أثناء الدورة الحادية والستين، عملت الدول الأعضاء جاهدة للتوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات التي قدمت في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نقوم بمزيد من العمل لضمان إدارة منظومة الأمم المتحدة على نحو متسق وفعال. وأعتقد أن العالم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، لتعددية فعالة، وهذه العبارة لا تزال عبارة رئيسية للمستقبل. وينبغي أن نحرز تقدماً في إصلاح الإدارة واستعراض الولاية ونزع السلاح وتحديد مزيد من الإجراءات الملموسة نحو تحديد مجلس الأمن.

بالنسبة لموضوع إصلاح مجلس الأمن، كانت هنغاريا تتمنى أن ترى إحراز مزيد من التقدم أثناء دورة الجمعية العامة الحادية والستين. ومن المؤكد أن المأزق لا يعزى إلى الافتقار إلى الجهد من جانب رئاسة الجمعية العامة أو إلى نقص في الآراء الإبداعية. ونعتقد أن أفضل حل لا يزال يتمثل في زيادة عدد المقاعد زيادة متوازنة لتعكس الحقائق السياسية الراهنة. وينبغي أن تقترن عملية التوسيع بإدخال تحسين ملموس على أساليب عمل المجلس.

ونحن نرحب باعتماد القرار الجديد المتعلق بإعادة تنشيط الجمعية العامة. والأمر متروك لكل دولة عضو للعمل على جعل عمل الجمعية العامة ذا معنى، وضمان أن تتناول الجمعية قضايا لها أهمية حقيقية، وأن تتخذ قرارات لها تأثير حقيقي على العملية السياسية.

دعوني أنتقل الآن إلى جنيف، حيث أجريت هناك إصلاحات هامة أيضاً. فقد بدأ مجلس حقوق الإنسان عمله أخيراً في جو من التوقعات الكبيرة. وتوافق الآراء بشأن آلية

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الالتزام العالمي بالحقوق الأساسية، التي يجب ضمانها إذا كنا نسعى فعلاً لتعزيز ديمقراطياتنا. وينبغي أن تعني الديمقراطية أيضاً تهئية الظروف لتنمية اقتصادية مستدامة توفر للناس الوصول - من خلال وظائف لائقة - لفرص تحقيق تمتيهم الشخصية الكاملة.

ونحن سعيون بشكل خاص لأن بوسع هنغاريا أن تتشاطر تجاربها أثناء المرحلة الانتقالية مع أعضاء المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ومن خلال المركز الدولي للتحويل الديمقراطي، الذي يتخذ من بودابست مقراً له ويرتبط بصندوق الديمقراطية باتفاق للشراكة. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن التصدي للتحديات المتصلة ببناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية. وكما قال أمارتيا سن، الاقتصادي الذي فاز بجائزة نوبل، لا يتعين أن تكون البلدان مستعدة للديمقراطية؛ عليها أن تصبح مستعدة من خلال الديمقراطية.

وهنغاريا، التي تبرز كبلد مانح، مصممة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في إعلان الألفية وفي الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن مستعدون لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها ولبذل جهودنا على نحو يتمشى مع توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية ومع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. إلا أننا مقتنعون بأن زيادة حجم المساعدة في حد ذاته لن يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمن المهم أيضاً التشديد على الحاجة إلى زيادة التكامل والتنسيق والاتساق في التعاون من أجل التنمية.

وبعد أن جرى إدماجنا كلياً في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، نحن ملتزمون بإجراء تغييرات نوعية في إعلام سياسة هنغاريا الخارجية. فنحن نريد أن نجعل سياستنا ووجودنا أكثر ظهوراً في جميع أنحاء العالم:

واسمحوا لي أن أشدد بشكل خاص على تمكين المرأة. فنحن نؤمن إيماناً قوياً بضرورة مشاركة المرأة مشاركة فعالة في عمليات صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، تدعم هنغاريا الحوار الدائر بشأن مستقبل الهيكل المعزز للمساواة بين الجنسين. ونرحب بالخطوات التي اتخذت لتحقيق إدماج قضايا الجنسين بفعالية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وفي ٣٠ آذار/مارس، شهدنا حفل توقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيؤدي هذا الصك الدولي الجديد إلى تحسين ظروف العيش لحوالي ٦٥٠ مليون شخص معاق في جميع أنحاء العالم، كافلاً لهم تكافؤ الفرص في جميع جوانب الحياة. وبوصفنا ثاني دولة طرف تصادق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، نأمل أن يدخل حيز النفاذ قريباً.

قبل سبع سنوات تقريباً، قطعت حكوماتنا على نفسها وعداً للعالم مثيراً للاهتمام باعتمادها إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). ومع أنه حصل بعض التقدم فعلاً في تحقيق أهداف هذا الإعلان، ستكون هناك أقاليم في العالم لن تتحقق فيها الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ما لم نكثف جهودنا. وفي هذه الأثناء، يجب أن نشدد أيضاً على الدور المركزي للسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في تحقيق هذه الأهداف. وتتوقف استدامة التنمية إلى حد كبير على الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وعلى الصعيد العالمي، تتمتع الأمم المتحدة بميزة نسبية في توفير المساعدة الفنية على إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية. ونحن نؤيد تأييداً تاماً توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين الفعالية الميدانية والتعاون بين الوكالات وإمكانية التنبؤ بإجراءات منظومة الأمم المتحدة ومساءلتها.

مساعدة مادية وسياسية وعسكرية. وقد عرض أيضاً على بلدان المنطقة إمكانية الانضمام إليه.

وبالنسبة لصربيا، نحن مقتنعون بأن تعزيز إمكانية انضمامها في المستقبل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي قد ييسر إيجاد حل لمسألة كوسوفو. ولذلك، تتطلع هنغاريا إلى أن تتمخض جولة المفاوضات الجديدة، التي تيسرها المجموعة الثلاثية، التي تضم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، عن نتيجة ناجحة، وينبغي للأطراف أن تشارك فيها على نحو بناء وصریح. ونأمل أن تسود البوادر المشجعة التي توحى بالثقة واتباع نهج بناء مسار العملية بأسرها، وأن تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق يؤيده مجلس الأمن.

نحن نتابع باهتمام كبير أعمال الأفرقة التي أنشأها مؤخراً رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس للتفاوض بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ونرحب بمبادرة رئيس الولايات المتحدة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في تشرين الثاني/نوفمبر.

وهنغاريا ملتزمة التزاماً قوياً بإعمار أفغانستان. ونحن بوصفنا دولة عضواً في حلف شمال الأطلسي، ما فتئت نشارك في القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ عام ٢٠٠٣. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تسلمنا قيادة فريق إعادة إعمار المقاطعات في منطقة بغداد. وأنا فخور بالعمل الناجح الذي أنجزته الوحدة العسكرية الهنغارية وأفرقة عمال المساعدة الهنغارية. فضلاً عن ذلك، بوسعي أن أؤكد على التزامنا في المستقبل تجاه أفغانستان، الذي يحظى بتوافق آراء سياسي واسع النطاق بين جميع الأحزاب الممثلة في برلمان هنغاريا. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان تقع على عاتق شعب

تعاون إثمائي نشط وسياسة للمساعدة مصحوبان بوجود متزايد في هيئات الأمم المتحدة. ونحن مصممون على إيلاء اهتمام خاص لإيجاد قدر أكبر من التوازن في النطاق الجغرافي لسياسة التعاون التي ننتهجها بهدف أن تشمل بلداناً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وستكون زيادة جهودنا الإعلامية وتطوير أنشطة المساعدة التي نقدمها وعلاقاتنا الاقتصادية مع أفريقيا إيداناً ببدء حقبة جديدة في علاقتنا مع هذه القارة.

ونحن مستعدون أيضاً لتحمل مزيد من المسؤوليات في مختلف المنتديات الدولية. وأفضل تجسيد لمطامحننا يتجلى في طلبنا شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وننظر إلى عضويتنا المحتملة على أنها فرصة للمشاركة في تعاون بناء مع جميع شركائنا لتحقيق الأهداف المشتركة على أساس تشاطر المصالح والقيم.

واسمحوا لي الآن أن أركز على بعض أكثر قضايا السياسة الخارجية إلحاحاً في عصرنا.

إن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان مهم جداً لبلدي ولأوروبا ككل. وفي حين أن مسألة مركز كوسوفو في المستقبل استحوذت على الاهتمام الدولي، فإننا ندرك أن مسألة كوسوفو تمثل تحدياً يتعين أن تعالجه أوروبا بصورة رئيسية. ومع ذلك، قامت الأمم المتحدة حتى الآن بدور محوري في هذه العملية. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا الدور إلى أن يتم إيجاد حل مناسب.

وما من شك في أنه يوجد دور مهم للاتحاد الأوروبي في تيسير إيجاد حل مرض لكوسوفو. وهناك شيء واحد مؤكد من بين جميع الأشياء غير المؤكدة: استمرار الوضع الراهن ليس حلاً. فالمنطقة بحاجة أكثر من أي وقت مضى للاستقرار والتنمية الاقتصادية والمصالحة بين الأعراق. وقد استثمر الاتحاد الأوروبي الكثير في هذه المنطقة في شكل

التوصل إليه بشأن نشر القوة المختلطة التي تضم قوات من الاتحاد الأفريقي ومن الأمم المتحدة في دارفور واعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) في وقت لاحق. ونرى أن من الضروري أن تبدأ العملية المختلطة، وأن يتم نشر جميع القوات المرخص بها في أسرع وقت ممكن. وأود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون لجعله حل الصراع في دارفور مسألة ذات أولوية، ولزيارته السودان أيضاً. وفي هذا السياق أؤكد مجدداً على دعمنا لجهود بناء السلام وحفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

وترحب هنغاريا ببدء لجنة بناء السلام عملها واجتماعها على هيئة صيغة مخصصة لبلد بعينه للنظر في حالي بورندي وسيراليون. وتطلع إلى أول تقرير عن أعمالها. وننظر إلى هذه اللجنة على أنها أداة هامة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على دعم البلدان الخارجة من الصراع.

إننا نعي تماماً الحاجة إلى تقوية قدرة الأمم المتحدة على بدء ومواصلة عمليات حفظ سلام معقدة ومتعددة الأبعاد. وتشيد هنغاريا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق هذا الغرض. ونرحب أيضاً بقرار الجمعية العامة القاضي بإنشاء إدارة الدعم الميداني. ويبين سجل بلدي في ميدان حفظ السلام أننا مستعدون لتقديم دعم نشط لقرارات مجلس الأمن. فالعسكريون ورجال الشرطة الهنغاريون موجودون في بعثات عديدة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فهم موجودون على وجه التحديد في جورجيا والصحراء الغربية وقبرص وكوسوفو ولبنان.

وقد أدت مشاركتي الأخيرة في المؤتمر العام الحادي والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومحادثاتي مع المدير العام محمد البرادعي إلى تأكيد اقتناعي مجدداً بأن المسائل المتعلقة بالسلامة النووية وعدم الانتشار ينبغي أن تظل محتلة موقع الصدارة في جدول أعمالنا.

أفغانستان نفسه. ونحن قلقون إزاء الحالة الأمنية وعمليات الهجوم التي تشنها طالبان والقوات المناوئة للحكومة، وندين بشدة جميع أعمال أخذ الرهائن. ولا يزال إنتاج المخدرات وتهريبها مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار، ونلاحظ بقلق عميق زيادة إنتاج الأفيون. ونشجع حكومة أفغانستان، أن تقوم، من خلال العمل بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي ولا سيما مع شركائها الإقليميين، باتخاذ تدابير فعالة لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

إن تحقيق الاستقرار في العراق أحد التحديات الرئيسية في الشرق الأوسط. ونقدر النتائج التي تحققت حتى الآن في تحول البلد نحو الديمقراطية. بيد أنه يتعين على الطبقة السياسية العراقية أن تغلب على حالة الانقسام الحالي العميق وأن تبدأ السير على طريق المصالحة والتعاون لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وكشرط مسبق لتحقيق تسوية دائمة للصراع، يجب أن يمكن المجتمع الدولي القادة العراقيين من تملك العملية وحكم بلدهم على نحو مستقل.

وهنغاريا قلقة جداً من أحداث العنف التي ترتكبها قوات الأمن التابعة لحكومة بورما/ميانمار. ونحن ملتزمون باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية. ولذلك، فإننا ندين بقوة الاعتداءات الجسدية الوحشية على المتظاهرين الذين كانوا يتظاهرون بصورة سلمية. وأكرر مناشدتنا السابقة لحكومة بورما/ميانمار بأن تحترم حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية احتراماً كاملاً، لا سيما الحق في التجمع سلمياً والحق في حرية التعبير عن الرأي.

ونتيجة لأحد أكثر الصراعات إثارة للقلق في القارة الأفريقية - الصراع الدائر في دارفور - فإن الحالة في السودان وفي البلدان المجاورة لا تزال حالة متفجرة ولا يمكن توقع نتائجها. وترحب هنغاريا بالزخم المتجدد في الجهود التي تبذل لحل الصراع في دارفور، لا سيما الاتفاق الذي تم

جميعها أيضاً في استعراض التنفيذ القادم. ولا يزال إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي يمثل أولوية عليا أخرى بالنسبة لهنغاريا.

بعد مرور خمسة عشر عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مؤتمر قمة ريو، من الواضح أن جهودنا، بالسرعة الحالية، لن تكون كافية لوقف الأخطار العالمية الناشئة، لا سيما خطر تغير المناخ. وللاتحاد الأوروبي موقف واضح في هذا الصدد، فقد اقترح الإسراع بوضع اتفاق عالمي جديد. وهنغاريا بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، توافق تماماً على أن المسألة ملحة. ونأمل أن تؤدي المداولات المستمرة بشأن مستقبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومستقبل بروتوكول كيوتو إلى نتائج ملموسة في غضون سنتين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام بان كي - مون لزيادة وعي المجتمع الدولي بتغير المناخ.

وأود، باسم بلدي، أن أكرر تأكيد التزام هنغاريا بدعم سيادة القانون الدولي، وإيلاء الأولوية للتعددية الفعالة، ونشر ثقافة التعاون والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وبذل كل جهد للحفاظ على بيئة مستدامة للأجيال القادمة. وفي الختام، تلتزم هنغاريا التزاماً قوياً بالعمل معكم، سيدي الرئيس، في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، بغية تحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد مدلسي، وزير خارجية الجزائر.

السيد مدلسي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئي الخالصة بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وهذا يشهد على ما يتمتع به بلدكم من تقدير وثقة. كما أن

وتتشاطر هنغاريا مع المجتمع الدولي قلقه إزاء برنامج إيران النووي. ونستنكر فشل إيران في اتخاذ الإجراءات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونصت عليها قرارات مجلس الأمن الضرورية لإعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ونرحب باعتماد قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، وتمثل امتثالاً كاملاً للالتزامات المحددة فيهما. ونأمل أن تدرك إيران قريباً أن الحل الدبلوماسي التفاوضي ممكن، وأن للامتنال فوائد عديدة.

وهنغاريا مستمرة في دعم العملية الرامية إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية على نحو سلمي، وترحب بأول نتائج مبشرة لمبادرات الأطراف الستة. وقد أبرزت التطورات المتعلقة بالمسألة النووية في كوريا الشمالية أهمية دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتدعم هنغاريا جميع الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي تسهم على نحو فعال في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق نزع السلاح وكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تهدف هذه الجهود أيضاً إلى دعم وتقوية المعاهدات الدولية الرئيسية ونظم الرقابة على الصادرات. وفي هذا السياق، من أهم التحديات ضمان الامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، ترحب هنغاريا بدخول الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي صدقنا عليها في نيسان/أبريل الماضي.

ومن المسائل الملحة في ميدان مكافحة الإرهاب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذاً كاملاً وفي أبكر وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تشارك

وإصلاح مجلس الأمن، الذي ستظل بدوره عملية الإصلاح في مجموعها ناقصة. وما فتئت الجزائر، التي ظلت تطالب دائما بإجراء إصلاح دقيق وشامل للمنظمة، ترى أن التزام الدول الأعضاء التزاما حاسما أوسع تأييد ممكن من جانبها أمران لهما أهمية أساسية لتحقيق توافق الآراء المثمر اللازم للتوصل إلى نتيجة إيجابية لهذا الجهد الطموح للإصلاح.

ويواجه العالم اليوم أنواعا جديدة من عوامل زعزعة الاستقرار والعديد من التهديدات التي تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الإرهاب الذي هو بحكم طبيعته تهديد للحق الأساسي في الحياة. وهو شيء لا تغفلت منه أي منطقة في العالم ولا يميز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. ولهذا فإنه يتطلب من المجتمع الدولي تعبئة دولية قوية وردا جماعيا حاسما قائما على أساس التضامن على الصعيد الدولي. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نكفل فعالية الجهود واستدامتها.

لقد عانى بلدي لفترة طويلة من إرهاب مقيت حاربناه وحدنا ودفعنا بسببه ثمنا غاليا، بالنظر إلى عدم تكرار المجتمع الدولي بذلك في التسعينات من القرن الماضي. ومن ثم فإننا نقدر تمام التقدير الوعي المتعاطف يوميا بالأخطار الناجمة عن تلك الظاهرة وضرورة منعها والقضاء عليها. وأيدت الجزائر، في ذلك الشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بوصفها القرار ٦٠/٢٨٨. ونطلب إلى الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذها فورا. غير أننا نود أن نشير إلى أن مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تكون عن طريق استخدام القوة فحسب وإنما ينبغي أن تتضمن كذلك معالجة الأسباب الكامنة للظاهرة، خاصة بالتوصل إلى حلول عادلة ومنصفة للصراعات، ولا سيما الصراع الجاري في الشرق الأوسط.

انتخابكم بالإجماع لمنصبكم المرموق دليل أيضا على قدرتكم ووفرة خبرتكم كأكاديمي ودبلوماسي موهوب، ونرى أن هذا سيكفل النجاح في أعمال هذه الدورة. وأؤكد لكم دعم وفدي لكم واستعداده التام لمساعدتكم في الاضطلاع بمهمتكم السامية.

وأود أيضا أن أشكر سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على ما بذلته من جهود جديرة بالثناء طوال الدورة السابقة للجمعية العامة. فالتدابير التي اتخذتها تمثل خطوة أخرى نحو تحديث الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها.

وأود كذلك أن أعرب عن خالص امتناننا للسيد بان كي - مون، وأن أعبر له عن مدى سرورنا لرؤيتنا له وهو يشارك بصفته الأمين العام في أعمال الجمعية العامة. ولقد أعربنا، بانتخابه بالإجماع لقيادة المنظمة، عن ثقتنا في قدرته على مواصلة الأعمال الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة التي بدأها سلفه بغية جعل المنظمة أداة فعالة في تحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في تعزيز السلام والتنمية في كل أنحاء العالم. وينبغي لنا أن نواصل دعمه في إنجاز تلك المهمة الضخمة الطموحة.

لقد اتخذ رؤساء دولنا وحكوماتنا، عند التقائهم هنا في الجمعية العامة منذ عامين لحضور اجتماع القمة العالمي، قرارات تاريخية بشأن مستقبل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أننا نشعر بالسرور إزاء التقدم المحرز حتى الآن، ما زال أمامنا شوط طويل يتعين علينا أن نقطعه لتحقيق جميع الأهداف المحددة في اجتماع القمة. وما زال يتعين بذل الجهود للتوصل إلى أنسب رد على التهديد الخطير الناشئ عن تغير المناخ الذي كان موضوع المناقشة في الأسبوع الماضي؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ووضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وهي شيء لم يتم الاتفاق عليه بعد؛ وتعزيز التناسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

على وجه التخصيص إلى الصحراء الغربية، التي هي آخر حالة من حالات إنهاء الاستعمار في أفريقيا. فما زال شعبها محروما من حق تقرير المصير المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وقد راود المجتمع الدولي أمل حقيقي في التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع، ولا سيما في أعقاب تأييد مجلس الأمن بالإجماع لخطة السلام التي اقترحتها السيدة جيمس بيكر المبعوث الشخصي السابق للأمين العام - خطة أشار إليها القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) بحق على أنها "حل سياسي أمثل" (الفقرة ١).

ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالبحث عن حل سلمي في إطار القانون الدولي. وقد رحبت الجزائر باتخاذ مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) الذي أكد بجلاء على ضرورة التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يكفل حق تقرير المصير للشعب الصحراوي. ونأمل أن تتواصل المفاوضات التي بدأت في حزيران/يونيه واستؤنفت في آب/أغسطس في نيويورك لتمكين الطرفين - المغرب وجبهة البوليساريو - من التوصل إلى اتفاق على أساس القانون الدولي يتيح لشعب الصحراء الغربية الفرصة لتقرير مصيره، بحرية وبدون قيود في استفتاء لتقرير المصير.

وتحدث الآن أيضا عن أخرى في أفريقيا: الحروب التي يتقاتل فيها الأشقاء، والأوبئة، والكوارث الطبيعية. وليس من شأن هذه الحالة المفجعة إلا أن تساعد على دفع البلدان ذات الموارد المحدودة إلى حالة خطيرة تقلل من إمكانية التنمية الاجتماعية الاقتصادية من أي نوع.

ومع أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، قد قدم الحلول الأفريقية المناسبة للصراعات في القارة، ومع كل الثناء الذي يستحقه على ذلك، فإن جهوده لن تكون فعالة بدون التزام راسخ ومساعدة كبيرة ومستدامة من المجتمع الدولي بأسره، على

ومن الأهمية الملحة، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف هذه الظاهرة المدمرة، إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، تتضمن تعريفا واضحا لمفهوم الإرهاب. وينبغي لتلك الاتفاقية أيضا أن تفصل بوضوح بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال. وينبغي لها أيضا ألا تفرق الإرهاب بأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية.

ومن الأهمية الأساسية اليوم، في عالم تمزقه الصراعات ويعصف به التطرف والتعصب من جميع الأنواع، أن نعمل من أجل تهدئة القلوب والعقول بغية تعزيز الحوار المثمر فيما بين الثقافات والحضارات، لتبديد سوء الفهم والقضاء على التحامل والنظر من خلال القوالب النمطية، وتعزيز الفهم المتبادل. وينبغي لنا، بالصبر والتصميم والتضامن، أن نبذل جميع النظريات والتداعيات التي تروج للحديث الخطر عن صدام بين الحضارات.

ونحن نعلق آمالا كبيرة على حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون فيما بين الديانات والثقافات من أجل السلام، الذي سيعقد في القريب. ونأمل أن يساعد ذلك الحوار على سيادة العقلانية في المناقشات المحيطة بهذه المسألة، وفقا للجهود الطموحة لتحالف الحضارات. وتشعر الجزائر بالسرور إزاء الاهتمام الخاص الذي تحظى به هذه المسألة، بما في ذلك تعيين السيد خورخيه سامبايو ممثلا ساميا لتحالف الحضارات. ولن ندخر جهدا لتعزيز هذا النهج الذي يتسم الآن بأهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى، كيما يتسنى إجراء حوار مثمر فيما بين الحضارات، يتيح لنا إمكانية التصدي للتحديات المشتركة مثل التخلف الإنمائي، والجهل، والفقر، والعنصرية، والتطرف.

وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها المنظمة، لم تكتمل بعد مهمة إنهاء الاستعمار. وأود أن أشير

للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥، والمأزق بشأن هذه المسألة الذي واجهه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وهذا الأمر يتطلب منا اتخاذ إجراءات لأنه يتسم بأهمية أساسية بالنسبة لمستقبل البشرية. وما فتئ بلدي يؤمن بأن الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار يستتبع التنفيذ الشامل والعاقل لجميع أحكامها وتأمين التوازن بين حقوق وواجبات الدول الأطراف. ويجب عدم الفصل بين الدعامات الأساسية الثلاث للمعاهدة وأن تكمل الواحدة منها الأخرى. وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا يكون هدف عدم الانتشار ذريعة لمنع البلدان النامية من الوصول إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وبالاستناد إلى هذا الاعتقاد الراسخ، استضافت الجزائر، في ٩ كانون الأول/يناير ٢٠٠٧، المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى الأول حول موضوع إسهام الطاقة النووية في السلام والتنمية المستدامة. وكان الهدف منه ترجمة الشاغل الأفريقي العام إلى عمل بغية تسخير الطاقة النووية لتأمين السلام والتنمية المستدامة في القارة.

وقد كانت قضية التنمية دائما في محور اهتمامات المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تبقى على رأس أولويات المنظمة. وعلى ضوء مؤتمر القمة للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واجتماعات المتابعة المعقودة، سواء برعاية الأمم المتحدة أو خارج إطار المنظومة، فمن الواضح أن قضية التنمية باتت أحد التحديات الأساسية، كالسلام الذي تربطه بها علاقة لا تنفصم، ولا بد للمجتمع الدولي من الاستجابة لها. وفي هذا السياق، فإن رؤساء دول أفريقيا، الذين شرعوا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وزعماء مجموعة الثمانية، في الاجتماع الذي عقد في هيلينغندام، في ألمانيا، خلال حزيران/يونيه الماضي، تناولوا مسألة السلام والتنمية في أفريقيا بوصفها جزءا من جدول أعمال الاجتماع. وقد رحب بلدي بقرار مجموعة الثمانية

غرار الجهود الهائلة المبذولة مؤخرا لحل الأزمة في دارفور. كما أن التصدي بفعالية للمشاكل المتعددة الأبعاد التي تشمل السلام والأمن والتنمية التي تواجهها القارة اليوم، تتطلب، كذلك، دعم المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تشكل وسيلة ناجعة لتلبية شواغل أفريقيا الاجتماعية - الاقتصادية.

إن الشرق الأوسط جزء آخر من العالم يتعرض لعدم الاستقرار بصفة خاصة ويشهد حالة من التدهور. وينعكس ذلك في أعمال العنف اليومية والأزمات المتجددة. وإذا لم نتسلح باليقظة، فإن الوضع يهدد بتقويض أي أمل في إحلال السلام الدائم في المنطقة. ويجب أن يشارك المجتمع الدولي مجددا مشاركة أكثر فعالية من أجل تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس تنفيذ خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الشأن، ترحب الجزائر بتجدد الاهتمام بمبادرة السلام العربية، كما تعبر عن ذلك في مقترح الرئيس بوش بعقد مؤتمر دولي للسلام في الخريف القادم. ويجب أن يؤيد المجتمع الدولي هذا الجهد، الذي يعث الأمل في التوصل إلى حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي، من أجل تجنب فشل ستكون له عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

كما أن الحالة في العراق ما زالت تثير القلق. إذ يشهد هذا البلد الشقيق مشاهد العنف الدموي يوميا. ويستمر العنف الطائفي والفئوي في كل أنحاء البلد، الأمر الذي قوض قيم المواطنة والتعايش لدى أبناء الشعب الواحد. وهذه الأحداث تستصرخ ضميرنا الجماعي وتدعونا إلى حشد الدعم لذلك البلد من خلال الإسهام في إيجاد حل يحفظ وحدة العراق الوطنية وسيادته وسلامة أراضيه.

وأود كذلك أن أعرب عن قلق بلدي إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية نزع السلاح وعدم الانتشار في المرحلة الحالية: فشل المؤتمر الاستعراضي

استراتيجية الطاقة جزءاً من سياسة التنمية المستدامة من خلال تعزيز مصادر الطاقة المتجددة.

ويسعدني أن أشير أيضاً إلى أن الجزائر شرفها استضافة الاحتفالات بيوم البيئة العالمي في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. فضلاً عن ذلك، استضافنا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦، المؤتمر الدولي المشترك بشأن التصحر، الذي عقد بمناسبة انتهاء العام الدولي للصحراء والتصحر، وهي مسألة لها علاقة بمسألة تغير المناخ.

وقد احتضنت الجزائر إعلان الألفية ولم تدخر جهداً في اتخاذ خطوات ملموسة من خلال سياساتها المتعلقة بالتنمية الوطنية. وإننا نعمل أيضاً، في إطار الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز الجهود التي تسهم في التنمية في القارة الأفريقية.

إن دعم الإصلاحات الوطنية من خلال تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون يمثل عنصراً هاماً في الحكم الرشيد، وينبع من رغبتنا في تحديث البلد والاقتصاد والمجتمع. وفي هذا السياق، وافقت الجزائر طواعية على استعراض الأقران في إطار آلية التقييم الأفريقية المنشأة لهذا الغرض. وهذا الجهد جزء من جهود أفريقيا للإسهام بشكل ملموس في تعزيز الحكم الرشيد في كل بلد أفريقي وفي القارة ككل.

وقد قدمنا تقريراً في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في آلية استعراض الأقران الأفريقية الذي انعقد في أكرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وسلط التقرير الضوء، من بين أمور أخرى، على التقدم الكبير الذي حققته الجزائر في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي. كما رحب التقرير بالخطوات المتخذة لتحقيق المصالحة الوطنية والناجحة عن القرار الشجاع والبعيد النظر الذي اتخذته الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي تحقق الآن من خلال استفتاء شعبي أكد الرغبة المستندة إلى قاعدة واسعة النطاق في تحقيق المصالحة الوطنية.

بتقديم ٦٠ بليون دولار للمساعدة في مكافحة الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأوبئة في أفريقيا.

إن تنفيذ ذلك القرار - بالإضافة إلى إحراز تقدم في المجالات الأخرى مثل التحرير الفعال للتجارة العالمية - ينبغي أن يشكل خطوات هامة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي. ولذا نعتقد أنه من الأساسي أن يكون للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، مشاركة أكبر، وأن يتم الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠، والمؤتمر الدولي في مونتيري لعام ٢٠٠٢ لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢ بشأن التنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وفي ذلك السياق، يسعدنا أن نلاحظ صدور بعض الإشارات المشجعة خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، الذي انعقد في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي. ويدل ذلك على وجود وعي جماعي الآن بحقيقة التهديد الذي يشكله تغير المناخ للبشرية وبالعلاقة المتبادلة مع مسألة التنمية. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على الدور الأساسي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في إدارة المفاوضات تمهيداً لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقده في بالي، وذلك لضمان تمخض المؤتمر عن نظام عالمي يحل مكان بروتوكول كيوتو بعد انتهاء سريانه في عام ٢٠١٢. وينبغي لذلك النظام أن يتضمن استراتيجية للحد من انبعاثات الغاز السامة، تكون فعالة وعادلة وعلى أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة. والمسألة في جوهرها هي حماية مصالح البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، التي تسبب أصغر قدر من التلوث ولكنها تتعرض أكثر من غيرها إلى تأثيرات تغير المناخ.

إننا مصممون على مواصلة مشاركتنا النشطة في الجهود الدولية لحماية البيئة. وقد جعلت الجزائر من

ومن الجدير بالذكر بهذه المناسبة أن نشير إلى التحولات التي تشهدها الجمهورية اليمنية منذ قيامها في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، سواء في مجال التنمية البشرية أو الحريات والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. إلا أن السنتين الأخيرتين على وجه الخصوص قد شهدتا نجاحات واضحة في تأسيس الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال المجالس المحلية، وبدء تنفيذ برنامج متكامل وطموح في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية والإدارية، والذي عُرف بالأجندة الوطنية للإصلاحات. كما أن الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قد شهد بشفافيتها ونزاهتها كل المراقبين الدوليين، ومثلت ممارسة نوعية للنهج الديمقراطي وحرية التعبير، وتأكيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية، وتعزيز لامركزية إدارة الدولة، ومنح المجالس المحلية سلطات واسعة. كما تم إصدار تشريعات لمكافحة الفساد، ممثلة بتشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد وإصدار قانون المشتريات والمناقصات وتشكيل لجنة مستقلة لها، وإصدار قانون الذمة المالية لموظفي الدولة وإجراء إصلاحات جوهرية في مجال السلطة القضائية. كما تعمل الحكومة الآن على إجراء تعديلات على قانون الصحافة بما يزيل كافة القيود عنها.

كما انضم اليمن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، ومن ضمنها مبادرة الشفافية الدولية في قطاع الصناعات الاستراتيجية. ويكفي أن يشهد العالم اليوم مدى الحراك السياسي في اليمن وحرية المواطنين في التعبير والتظاهر التي يضمنها لهم الدستور والقانون اليمنيان، وإن عمل البعض على استغلالها لإثارة الشغب إلا أن الحكومة تتعامل معها وفقا للدستور والقانون. وأجدد هنا تمسك بلادنا بنهجها الذي اختطته والمتمثل بالديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واعتبار صندوق الاقتراح الوسيلة الصحيحة والوحيدة للتغيير.

وختاماً، اسمحوا لي أن أشير إلى أننا عندما احتفلنا بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة، فقد رسمنا طريقاً للقيام بإعادة تشكيل حقيقية في بنية العلاقات الدولية من خلال تحقيق تكيف المنظمة مع العالم المعاصر. إن منظمة فعالة وعادلة وموثوقة بما، هي وحدها القادرة على السمو إلى مستوى المطالب التي يفرزها التغيير، والتحديات الناشئة عن اضطراب عالم اليوم، من أجل كفالة السلام والأمن والتنمية للأجيال القادمة. هذا هو الاعتقاد الراسخ للجزائر وللمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو بكر القربي، وزير خارجية جمهورية اليمن.

السيد القربي (اليمن): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم إدارة أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وأنا على ثقة من أنكم ستديرونها بحكمة واقتدار لما عُرف عنكم من خبرة وسعة أفق متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم.

كما لا يفوتني أن أشيد بسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، من مملكة البحرين الشقيقة، رئيسة الدورة السابقة على ما بذلته من جهود بناءة ولمموسة في أعمال الجمعية العامة والنتائج الطيبة التي حققتها لمنظمتنا، لا سيما جهودها الدؤوبة في إنجاح الدورة السابقة.

يتصادف انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة مع احتفال بلادنا بالذكرى السنوية الستين لانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧.

لقد كانت الجمهورية اليمنية من أوائل الدول التي أدركت ومنذ زمن مبكر أهمية الاشتراك والتفاعل في المحافل الدولية خدمة للأهداف الإنسانية السامية التي أنشئت لأجلها هذه المنظمة ولدورها في حماية الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بما يحقق الرفاه للمجتمعات الإنسانية كافة.

الانتقادات لعدم تقدمهم برؤية عربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فقد فوجئوا عند تقديم مبادرتهم للسلام بالتجاهل الإسرائيلي والدولي لها وإغفالها رغم كل ما فيها من عناصر تضمن تحقيق الحل الشامل والعاقل لكل أطراف الصراع. لذلك نأمل أن يكون تحرك لجنة المتابعة العربية للمبادرة قد خلق جوا إيجابيا للسير نحو مؤتمر دولي برعاية دولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط. والأمل يحدونا في أن تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بوعودها إزاء قيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف، على أساس السيادة الكاملة ومقومات البقاء وعودة اللاجئين، مع شمولية الحل بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية في الجولان ومزارع شبعا. كما نؤكد على أهمية مشاركة الأطراف المعنية كافة في المؤتمر الدولي الذي يخطط له.

وبهذه المناسبة، فإننا ندعو الأخوة الفلسطينيين إلى العودة إلى الحوار وتوحيد موقفهم والتزامهم بالمبادرة العربية للسلام وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفقا للدستور والشريعة الفلسطينية، منوها هنا إلى أن المبادرة اليمنية الأخيرة لرأب الصدع الفلسطيني تصب في اتجاه وحدة الصف الفلسطيني، وبما يخدم وحدة الفلسطينيين ويحقق طموحاتهم.

والجمهورية اليمنية إذ ترحب بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بشأن العراق، فإنها تدعو المجتمع الدولي من هذا المنبر إلى الوقوف مع الحكومة العراقية المنتخبة لبيسط سيطرتها وإنهاء موجة العنف الطائفي والمذهبي والسيطرة على الميليشيات المسلحة بكافة انتماءاتها، وفي مواجهة عناصر الإرهاب التي تسعى إلى إشاعة الفوضى والإساءة إلى المقاومة المشروعة وتعمل على عرقلة جهود المصالحة الوطنية، مؤكداً على أهمية الحوار بين كافة القوى الوطنية للخروج برؤية واحدة تعيد للعراق أمنه واستقراره ودوره الريادي في

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية قد أعلنت عن نيتها لتعديل الدستور بتقليص فترة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس، وفترة البرلمان من ست سنوات إلى أربع وتعديل قانون الإدارة المحلية بحيث يتم انتخاب المحافظين انتخاباً مباشراً وتحويل نظام الإدارة المحلية إلى نظام الحكم المحلي تحقيقاً للمزيد من اللامركزية والشراكة في الحكم. واليمن وهو يسير في هذا الطريق، يواجه بالمقابل تحديات التنمية ومواجهة الفقر والبطالة وهو ما يفرض على الدول والمنظمات الدولية العمل معه ودعمه لحل هذه العضلات وتقديم المزيد من الدعم التنموي له، خاصة وأن ما يقدم للفرد في اليمن من معونة يعتبر الأقل، مقارنة بالمعدل الدولي.

لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يشكك اليوم في آثار التغيرات المناخية التي يشهدها العالم والضرر الذي تلحقه بالبيئة. لذلك، من البديهي التأكيد على ضرورة تحمل مسؤوليتنا المشتركة للسيطرة على تلك الأضرار الناتجة عن بعض السياسات والممارسات الخاطئة لأنه لم يعد خافياً على أحد النتائج المدمرة لهذه السياسات. وقد شهدنا ذلك على مدار العام الماضي متمثلاً في الفيضانات والعواصف المدمرة وارتفاع درجات الحرارة في العديد من مناطق العالم. كما أن المستقبل ينذر بحدوث المزيد من الكوارث التي لا بد أن تذهب بالملايين من البشر، وبالذات في العالم الثالث، فيدفع الفقراء ثمن بذخ الأغنياء. كما إننا نذكر بالاتفاقيات المتعلقة بالبيئة وقرارات المؤتمرات التي عُقدت بشأن حمايتها بعد أن تأكد أن ظاهرة التصحر والفيضانات هي آثار للتغير المناخي الذي ينبغي لنا وضع حد له.

إن ما تشهده الساحة الفلسطينية من احتقان، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من العنف الإسرائيلي أمران يتنافيان مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة. وفي الوقت الذي واجه العرب في الماضي

توافق مونتييري، كما تعرب عن قناعتها بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والاستخدام الفعال لها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاديا بمرحلة انتقالية أمران جوهريان لتحقيق شراكة عالمية في هذا الاتجاه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤولية تطوير وإدارة المشاريع التنموية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية، وفقا لأولوياتها وخصوصيات احتياجاتها وبما ينسجم والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بأهداف الألفية، في شراكة مع الدول المانحة والمنظمات الدولية ووفقا للأهداف والبرامج الوطنية للتنمية الإنسانية.

وانطلاقا من حرص الجمهورية اليمنية على أن يكون الإنسان محور التنمية وغايتها؛ فقد قامت الجمهورية اليمنية بوضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع الصدارة ضمن سياستها وخطتها الخمسية ٢٠٠٦-٢٠١٠، كما عملت جاهدة على الأخذ بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الاعتبار. كما قامت بإشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، تعمل بلادي بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة الرامية إلى التخفيف من الفقر من خلال دعم برامج المشاريع الصغيرة، والتوسع في التعليم التقني، وتمكين المرأة، وتوفير الخدمات وفرص الاستثمار، وتعزيز الحكم الرشيد ضمن خطة طموحة تتطلب دعما دوليا حتى تحقق أهدافها وتقود إلى نقلة نوعية في التنمية البشرية في اليمن. إلا أن تنفيذ برنامج الإصلاح الطموح الذي بدأته اليمن يواجه صعوبات نتيجة للارتفاع المطرد في أسعار المواد الغذائية، مثل القمح والدقيق وغيرهما، الأمر الذي أثر على مستوى معيشة المواطنين وأثقل كاهلهم، مما يحتم على دول العالم الغنية النظر في معالجة آثار ارتفاع الأسعار الدولية حتى لا تعيق الدول عن تنفيذ برامجها الإصلاحية وكي تتمكن من تحقيق التوازن بين تكلفة

المنطقة. وتدعو الجمهورية اليمنية إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي للعراق مع التمسك بوحدة العراق وهويته العربية وإنهاء الاحتلال لأراضيه ورفض أي مخططات لتقسيمه.

وفيما يخص السودان، فإننا نرحب بقبول الحكومة السودانية بتوسيع ولاية وقوات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونجدد تأييدنا لجهود الحكومة السودانية لإحلال السلام في هذا الإقليم وفقا للخطة الأمنية المقدمة من مجلس الأمن، مع الالتزام بعدم المساس بسيادة السودان ووحدة أراضيه تحت أي مبرر كان.

إن الجمهورية اليمنية وهي تبارك اتفاق المصالحة الموقع في المملكة العربية السعودية بين الفصائل الصومالية، والذي جاء نتيجة للجهود العربية والأفريقية والدولية، فإنها تدعو جميع الأطراف الدولية اليوم إلى تقديم مختلف أشكال الدعم للحكومة الانتقالية بما يمكنها من إعادة إعمار الصومال ومع التأكيد على أهمية توفير قوات أمن أفريقية كافية لتثبيت وتطبيع الأوضاع الأمنية في الصومال، بما يمكن من انسحاب القوات الإثيوبية. وستظل الجمهورية اليمنية، كما كانت، شريكا في عملية المصالحة وداعما لجهود كل الأطراف، مع رفض أي تدخل خارجي في الصومال، ومؤكدين على أهمية دعم إعادة إعمار الصومال لتمكين الحكومة المؤقتة من بناء مؤسسات الدولة.

إن الجمهورية اليمنية، إذ تؤكد على حق الدول في امتلاك التقنيات النووية للأغراض السلمية، فإنها تجدد تمسكها بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي، وإلزام إسرائيل بالامتناع لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ضمانا لاستقرار المنطقة ومنعا للتسابق النووي فيها.

إن الجمهورية اليمنية تؤكد على أهمية الالتزام بأهداف الألفية التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٠، وكذا على

الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، الذي نظم هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وعند احتسابه مع الآراء المتبادلة في المناقشة العامة، ستكون هناك دون شك خلفية مفيدة لاجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام في بالي في إندونيسيا.

إن أثر تغير المناخ وتدهور البيئة يقع بصورة غير متناسبة على عاتق البلدان النامية. فهذه البلدان هي الأكثر عرضة لذلك الأثر، وهي تفتقر إلى وسائل معالجته. وإجراءات معالجة تغير المناخ يجب أن تستند إلى استراتيجيات التخفيف من الآثار والتكيف، مع التقاسم العادل للأعباء، واتخاذ إجراءات لبلوغ أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج. وعملية تقاسم الأعباء يجب أن تأخذ في الحسبان أيضا أين تقع المسؤولية الأساسية عن الحالة الراهنة لتكثف غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وألا تعيق التنمية الاقتصادية السريعة والمستدامة للعالم النامي، التي تعد في كل الأحوال، حتمية للتكيف.

والتكنولوجيا هي المجال الأساسي الآخر الذي يحتاج إلى معالجة. فمن المهم توفير التكنولوجيات النظيفة الأساسية وبأسعار معقولة للبلدان النامية. ونظام حقوق الملكية الفكرية يجب أن يوازن بين الجوائز للمبدعين والصالح العام للبشرية. والعمل الدولي المتضام لمعالجة تغير المناخ، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة، وقدرات كل طرف، فضلا عن الظروف الوطنية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية، هو موضوع الساعة. والهند، التي تعتبر أمن الطاقة حتمية وطنية، لها إنتاج ضئيل للغاية من الكربون، حيث لا يتجاوز معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد حوالي ربع المعدل العالمي. ومع ذلك، فإننا مصممون، ونحن نواصل مسيرة النمو الاقتصادي، على ألا يتجاوز معدل انبعاثات غاز الدفيئة بالنسبة للفرد مثيله في البلدان الصناعية.

الإصلاحات ومستوى عيش مواطنيها والسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي فيها.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم باسم حكومة الجمهورية اليمنية بمجزيل الشكر إلى معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده الدؤوبة والمخلصة في إدارة شؤون المنظمة، ونحن على ثقة بأنه قادر على قيادتها لتحقيق العدالة والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة وقيمها التي نصبو جميعا إلى حمايتها وتحقيقها والقيام بدورها فيما يتصل بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد براناب موخرجي، وزير خارجية الهند.

السيد موخرجي (الهند) (تكلم بالانكليزية): أرجو

التفضل بقبول تهنئي على انتخابكم، سيدي، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ويؤكد وفد بلادي لكم تعاوني الكامل فيما نحن نتناول القضايا المحددة في التقرير السنوي للأمم العام (A/62/1) وفيما نحن نمضي قدما بشكل مسؤول ومبدع في الإصلاحات المنتظرة لهذه المنظمة.

في البداية أود أن أعرب عن بالغ امتنان الهند لجميع الدول الأعضاء على اتخاذ الجمعية العامة مؤخرا للقرار ٢٧١/٦١ بالإجماع، والذي قرر الاحتفال سنويا باليوم الدولي لنبد العنف، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ذكرى ميلاد المهاتما غاندي. كما أتطلع إلى مشاركة الدول الأعضاء في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة ومهام أخرى يجري تنظيمها غدا في الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي الأول لنبد العنف.

الموضوع الرئيسي للمناقشة هذا العام - وهو التصدي لتغير المناخ - يأتي في الوقت المناسب وله أهمية. لقد تم عرض وجهات نظر الهند حول هذا الموضوع مؤخرا في

تراجعا ملحوظا خلال عام ٢٠٠٦، ولا تزال أدنى بكثير من النسبة المستهدفة وقدرها ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهي تستخدم بشكل أساسي لتمويل تخفيف عبء الدين. وأن يحدث ذلك بعد كل هذه السنوات من التحرر الاقتصادي والعولة يؤكد فشلنا الجماعي. وربما ينبغي لنا أن ننظر في إنشاء آليات، مثل لجنة دولية للديون، لمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية.

وأقل البلدان نموا، التي تتضرر بشدة من التكاليف المتزايدة للطاقة، تجد نفسها في وضع أصعب. فتدقق الموارد المعزز والقابل للتنبؤ إلى البلدان النامية يبقى هدفا أساسيا للشراكة العالمية من أجل التنمية. وستواصل الهند بذل كل جهد ممكن للمساعدة في بناء القدرات لبلدان نامية أخرى، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لها في حدود قدرتها. وبحلول نهاية السنة، سيُطبق الإعفاء الجمركي على واردات الهند من أقل البلدان نموا.

إن إحراز تقدم مبكر أساسي في المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة، استنادا إلى أولوية البعد الإنمائي، يشكل حتمية أخرى. ولا بد لنا من العودة إلى طاولة المفاوضات بإحساس مضاعف بالإلحاح، مع الاعتراف بأن التقيد بالولاية القائمة يبقى أساسيا. ولا يمكن تجاهل مصالح مزارعي الكفاف أو مساواتها بمصالح قطاعات أخرى. فالربط غير المنطقي بين فتح السوق الزراعية والسوق غير الزراعية لن يؤدي إلا إلى تعقيد الأثر الإنمائي لجولة الدوحة. والمبدأ الأبرز المتمثل في المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية يبقى حتمية أساسية.

وكجزء من التزام الهند بضمان حقوق الإنسان للجميع، وبصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإننا نبقي مشاركين بنشاط في تطوير الإطار المؤسسي لتلك الهيئة، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري العالمي، استنادا

والفقر والتخلف من التحديات الرئيسية التي تواجه عصرنا هذا. وحاجتنا الكبرى إلى نمو اقتصادي مستدام للقضاء على الفقر في البلدان النامية. لكن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس أيضا بمعيار الشمولية الاجتماعية. فالنمو وحده لا يكفي إن لم يتمخض عن مكاسب توزع بشكل كاف، لا من حيث زيادة الدخل وفرص العمل فحسب، وإنما من أجل صحة، وتغذية وتعليم أفضل للجميع.

وأؤكد إصرار الهند على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وحكومة الهند تعطي الأولوية العليا للنمو الشامل، بما في ذلك التمكين السياسي والقانوني والتعليمي والاقتصادي للمرأة، والرعاية الصحية الفعالة والمعقولة التكاليف، والإمكانية المعززة للوصول إلى الفرص التعليمية، وخاصة لجميع المحرومين.

ومن الواضح أن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها لا يزال بطيئا. فعلى المجتمع الدولي، من خلال منظومة الأمم المتحدة، أن يدعم جهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية بفعالية أكبر. والإصلاح الشامل للهيكلة المالي الدولي عنصر أساسي في تلك العملية. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في الإشراف على إصلاح ذلك الهيكل. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير لضمان وجود صوت ومشاركة أكبر للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز. ويجب الوصول بعملية الإصلاح إلى نهايتها المنطقية كيما تتعزز مصداقية تلك المؤسسات.

ويتعين علينا أيضا معالجة الوضع المعاكس المؤسف لتدفقات الموارد العالمية، كأولوية. فاليوم، وبدلا من تدفق الموارد اللازمة بصورة ملحّة إلى البلدان النامية لدعم خططها الوطنية للتنمية الاقتصادية، نواجه بتدفق صاف لتلك الموارد من تلك البلدان. وقد سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٠٠٥، سيبقى هذا الإصلاح بالتأكيد ناقصا بدون الإصلاح الشامل لمجلس الأمن وتوسيعه وتنشيط الجمعية العامة. ولقد نوقشت عناصر وأفكار بشأن إصلاح مجلس الأمن على مدار أكثر من عقد في العديد من التقارير والمشاورات المتواصلة. وحن الوقت للبدء في مفاوضات حكومية دولية كي نجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وتجاوبا.

وقد قدمنا مع شركاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا قرارا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، يحدد المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها الإصلاح إذا أريد له أن يكون مجديا. وتشمل هذه المبادئ توسيعا في عضوية كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة؛ وتمثيلا أكبر للبلدان النامية وتمثيلا للبلدان المتقدمة النمو يعكس حقائق العالم المعاصر؛ وتحسينا شاملا في أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك ضمان وصول أكبر للدول الجزرية والصغيرة. ونرحب بالبيانات الأخيرة التي أدلى بها من على هذه المنصة الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وزعماء العالم الآخرين عن ضرورة إصلاح مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة العضوية. لقد حان الوقت لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ بصورة جماعية.

ولن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا أيضا بدون تنشيط الجمعية العامة. ويجب أن يكون الهدف المركزي لهذا التنشيط هو استعادة دور الجمعية العامة وسلطتها وتعزيزها على النحو المتوخى في الميثاق.

ونظرا لأهمية الأنشطة الإنمائية للعالم النامي، ترى الهند أن هناك حاجة ماثلة لإصلاح الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة لصالح التنمية. وبما أن هذه الأنشطة تهدف إلى دعم عمل الدول الأعضاء، لا بد بالتالي من أن يقرر الأعضاء مستقبل هذه الأنشطة وشكلها من خلال عملية حكومية

إلى التعاون الدولي الفعال، كمبدأ محوري في أساليب عمل المجلس. وستعمل الهند باتجاه بلورة إطار معياري دولي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ويشرف الهند أن تكون من أوائل الموقعين على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي وقت سابق اليوم، كان لي أيضا شرف إيداع صك الهند للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

والهند بوصفها أكبر الديمقراطيات في العالم، فقد طوّرت نظاما للحكم الذاتي المحلي بمؤسسات منتخبة ديمقراطيا وحكومات تمثيلية على جميع المستويات - القرية، والمنطقة والدولة. والسعي إلى صنع ديمقراطية تشاركية أكثر جدوى لكل مواطن هندي يرسخ تجربة ربما كانت من أعظم التجارب الاجتماعية في العالم اليوم، ألا وهي نقل سلطة صنع القرار إلى نحو مليون امرأة منتخبة ممثلة للحكومات المحلية. ونتيجة لذلك، لم تعد النساء مجرد مستفيدات من التغيير في الهند، بل هنّ أدواته.

والهند كأكبر ديمقراطية في العالم، كان من الطبيعي أن تدعم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وقد قدمنا لهذا الصندوق إسهاما أوليا قدره ١٠ ملايين دولار، ولا نزال مشاركين بصورة فعالة وبناءة في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وتعبيرا عن التزامنا بتلك المبادرة الجديرة بالثناء، يشرفني أن أعلن تعهدا إضافيا بقيمة ١٠ ملايين دولار لصالح صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

ولا يمكن إعادة ترتيب النظام الدولي بصورة مجدية بدون إصلاح شامل للأمم المتحدة. فإذا أريد للمنظمة أن تبقى حجر الأساس للهيكل الدولي في هذا القرن، لا يمكنها أن تبقى غارقة في واقع أربعينات القرن العشرين. وبالرغم من التنفيذ الموضوعي لبرنامج إصلاح الأمم المتحدة الذي تمخض عن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام

من غير الدول على الحصول عليها. إن الخطر الذي يشكله التماس بين الانتشار والإرهاب خطر حقيقي وخطير. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو ضمان ترجمة تضامننا بالكلام إلى عمل.

لقد كان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تطورا هاما، ويشير إلى إرادة المجتمع الدولي لمكافحة هذا الخطر بطريقة كلية ومنسقة. ومهما كان الترحيب بالاستراتيجية، فهناك الكثير الذي ينبغي عمله لمكافحة خطر الإرهاب الدولي بالصورة التي أصبح عليها. والهند مقتنعة بأنه بدون الاعتماد المبكر لاتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، سيبقى الكفاح العالمي ضد الإرهاب ناقصا ومن المرجح أن ينجح بصورة جزئية فحسب. وعلينا أن نتأكد من عدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أعبر عن الأمل في أن تقودنا مداولاتنا في السنة المقبلة إلى القيام بعمل مستنير. فبالحيادية والعزم سوف ننجح في التغلب على العديد من التحديات التي تواجهنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد باتيسون أوتي، وزير الخارجية والتجارة الخارجية والهجرة في جزر سليمان.

السيد أوتي (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أمثل أمامكم اليوم نيابة عن رئيس وزرائنا، السيد مانيسه سوغافاري، لأجدد التزام حكومة وشعب جزر سليمان الحازم بالمبادئ والمثل والقيم التي تجمعنا هنا كل سنة كي نعيد النظر فيها والتأكيد عليها من جديد. إن شرف العضوية في الأمم المتحدة يسمح لبلدي بالجلوس بين الدول الأعضاء لتأييد، وأيضا معارضة قرارات بشأن مسائل إما أن توحدنا أو تفرقنا. إن الانتماء إلى هذه المنظمة

دولية. والمحك الحقيقي لأي مقترح للإصلاح هو ما إذا كان سوف يحسن الدعم المقدم من الأمم المتحدة لجهود البلدان المشمولة بالبرامج. ولذلك، ستحكم الهند على المقترحات المتعلقة بالإصلاحات من آثارها على أرض الواقع، وما ينتج عنها من تحسن في فعالية النظام وأثرها على تكاليف المعاملات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

إن الخطوات التي اتخذت للقضاء التام على الأسلحة النووية، لم تحرز كذلك إلا تقدما محدودا. ورغم إحراز بعض التقدم، إلا أن العالم ما زال بعيدا عن تحقيق هدف القضاء التام على تلك الأسلحة. والتزام الهند منذ أمد بعيد بتزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وبدون تمييز وبصورة شاملة وارد في رؤية رئيس الوزراء الراحل راجيف غاندي لعالم خال من الأسلحة النووية والعنف. فلقد طرحت هذه الرؤيا قبل عقدين تقريبا. ولم تنقص قيمتها حتى اليوم.

وفي الواقع، زادت أهميتها هذه الأيام، نظرا لأن استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية يمكن أن يحل مشكلة الطلب المتزايد بلا هوادة على مصادر جديدة للطاقة النظيفة لتعزيز التنمية الاقتصادية. وسوف نطرح على الدول الأعضاء وهذه المنظمة مقترحات لنرى كيف يمكننا التركيز من جديد على نزع السلاح العام والشامل، خاصة نزع السلاح النووي. إن نزع السلاح هو هدفنا المتفق عليه، ويشمل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

ومن المعلوم جيدا أن لدى الهند سجل ناصع في منع انتشار التكنولوجيات الحساسة. وينسجم هذا مع التزامنا لكوننا قوة نووية مسؤولة. والهند على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبلورة توافق دولي جديد في الآراء بشأن عدم الانتشار. وعلى المجتمع الدولي أن يكتف من جهوده لمواجهة الخطر المحدق الذي تسببه الصلة بين انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة وقدرة الأطراف

بنحو ٣٠٠٠ بيت آخري. وتقدر فاتورة الخسائر بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار. وبفضل البث المباشر لتغطية الأخبار التلفزيونية للخراب الحاصل، فإن العالم بأسره شاهد بالأدلة المصورة غرق بعض جزرنا، وارتفاع المرجان المغمور ثلاثة أمتار فوق سطح البحر، وغمر المياه لمساحات شاسعة من الأراضي الساحلية.

ولكن ما لم يشاهد في ذلك الوقت هو الآثار المباشرة والمستقبلية لتغيرات الطبيعة الهيكلية على الحياة اليومية لسكان جزر سليمان. فقد انتقلت مواقع صيد الأسماك التقليدية من أماكنها. وكان لا بد من تبديل أماكن الأنشطة الزراعية. وتجري إزالة بقايا الدمار ببطء. والعمل جار على استعادة إمدادات المياه، وإعادة بناء الطرق وأرصفتها تحميل السفن والجسور، وترميم وإعادة بناء المستشفيات والعيادات والمدارس والمنازل. وهناك قرى بكاملها يجب أن تنقل من أماكنها وأن يعاد بناؤها. ولن تعود الحياة إلى سابق عهدها بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان الأرياف الذين يعيشون على صيد الأسماك وزراعة الكفاف من أجل قوتهم اليومي. إن وقوع أي اهتزاز طفيف أو ذبذبة يحملهم على الفرار بفرح إلى أماكن مرتفعة. وسيظل أبناء شعبنا يتصارعون مدى الحياة مع الآثار العاطفية والنفسية لإرهاب الطبيعة الذي لا يخضع للتفاوض.

إن تصويري للزلازل وهزات السونامي التي وقعت في نيسان/أبريل وما أعقبها، لا يمكن أن يكتمل إذا لم نقر بامتنان جزر سليمان ونسجله لجميع الحكومات والمنظمات الحكومية والشعوب التي واصلت وتضرعت ومدت يد المساعدة خلال عملية الإغاثة الإنسانية التي أرسلت إلى المناطق المتضررة. وبدون تلك المساعدة والمشاركة من جانب جميع الذين تبرعوا بوقتهم ومواردهم وسخاء أولئك الذين قدموا أموال الإغاثة والإمدادات والمنح، ما كان باستطاعة حكومة بلدي أن تتقدم نحو مرحلة إعادة التأهيل في برنامج

طيلة نصف عمرها تقريبا منذ إنشائها هو إنجاز يفخر به بلدي الذي لا يكاد يتجاوز عمره ٣٠ عاما. وتجربة ثلاثة عقود تقريبا لدولة ذات سيادة قد علم جزر سليمان العديد من الدروس التي يمكن أن نتقاسمها مع بقية العالم، خاصة، ونحن شعب في وضع يسمح لنا بإلقاء الضوء على هشاشة استقلالنا كأمة من البشر بقاؤها مهدد ومضمون على حد سواء باعتمادها على المجتمع الدولي كما هو ممثل في هذه الجمعية.

السيد الرئيس، بصفتي ممثلا لرئيس وزرائنا وأخاطب الجمعية العامة باسم أكثر من نصف مليون نسمة هم سكان جزر سليمان، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم مؤخرًا رئيسًا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إنكم والأمين العام بان كي - مون شاء القدر أن يتم اختياركما لإعلان تفانيكما في خدمة قضية تمثل تحديا لبقاء البشرية. إننا واثقون من أنكم ستقومون بما هو صواب لتحقيق الأفضل لنا جميعًا. ولقد قام أسلافكم الموقرون بتمهيد السبل من أجل تقدم هذه المنظمة على العديد من الدروب التي عليكم الآن السير فيها لتحقيق ما وعدنا به الميثاق ومن نعزز بتمثيلهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جالو (غامبيا).

لقد حدث الكثير منذ أن خاطب رئيس وزرائنا هذه الجمعية في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وأود أن أشير أولاً إلى الأحداث المفجعة، فقبل ستة شهور فقط، وقعت سلسلة من الهزات الأرضية والأمواج الزلزالية التي روعت ودمرت وابتلعت جزءاً من جزرنا وسكانها ويوتهم وبساتينهم وحيواناتهم وكل ما يملكون من حطام الدنيا. ولقد أودت تلك الكارثة وحدها بحياة أكثر من ٥٠ شخصاً وسببت إصابات لعدد آخر لا يحصى، ودمرت ما يزيد على ٣٢٤٠ متراً وألحقت أضراراً بالغة

حين يمكن لبلالين الدولارات أن تنفق على تحسين هياكل الإدارة لاقتصاد يستمد إيرادات صادراته من تدمير الغابات المدارية، وفي حين أن مجرد جزء صغير من تلك النفقات يكفي للمحافظة على تلك الغابات وتمويل الميزانية السنوية لبلدنا؟ وتعتقد جزر سليمان أن حماية البيئة العالمية هي مسؤولية دولية. يمكن التجاوب معها من خلال إعلان مبادئ تلمي جهودا متبادلة رامية إلى الاستمرار في تقديم وتلقي المساعدات الخارجية.

وأنتقل الآن إلى النزاعات المستمرة فيما يتعلق باحتلال جزر سليمان مستقبلا من جانب الوحدة الزائرة بقيادة أستراليا. لقد أجرت حكومة بلدي استعراضا برلمانيا للأساس التشريعي الذي على أساسه يستمر وجود الاحتلال من جانب أفراد الشرطة والأفراد العسكريين والمدنيين القادمين من البلدان المجاورة. ولكن لا بد من الإقرار بفضل القوات الزائرة التي نشرت في عام ٢٠٠٣ لاستعادة القانون والنظام في جزر سليمان في أعقاب سنوات طويلة من الخصومات العرقية والعنف. وأدت عمليات الشرطة خلال الأزمة لفترة أربع سنوات إلى احتواء الأزمة على السطح بدون التصدي للأسباب الاجتماعية والثقافية الأساسية للفتنة. وحكومة بلدي مصممة على البحث العميق في الأسباب التاريخية للخلافات بين فئات شعبنا وعلى أن تفعل كل ما يلزم لحل النزاعات التي تحول دون المصالحة.

إن لجنة تقصي الحقائق في الاضطرابات الأهلية التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في هونويرا، عاصمة جزر سليمان، وهي اللجنة التي أعلن رئيس الوزراء عن إنشائها في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/61/PV.17) بدأت عملها أخيرا هذا العام بعد فشل المناورات الموجهة من الخارج لإفشالها. وقد كشفت التقارير المحلية للجنة تقصي الحقائق عن مواطن خلل كثيرة في عمليات الأمن الوطني. وتقدر حكومة بلدي الدعم والمساعدة المالية التي تعهدت

التعافي من الكارثة بالسرعة التي تحقق فيها ذلك التقدم. وفي هذه الفترة من المعاناة والضائقة بالذات، نشعر بتقدير القيمة الحقيقية للتعاطف الإنساني والتضحيات الإنسانية.

ومع تزايد حدوث الكوارث في كل أنحاء العالم، لا بد من دعم موارد برنامج الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية وقدرته على الاستجابة لمثل هذه الأزمات ولتخفيف المعاناة الإنسانية. وفي السياق نفسه، فإننا نعرب عن تقديرنا للمبالغ الكبيرة من أموال الأفراد المتعاطفين، والمؤسسات والدول، ولكننا لا نملك إلا أن نتساءل عما إذا كان تمرير مساعدات المانحين المالية عبر المنظمات الخيرية الوطنية يجري حسابه على أساس تقليص قيمتها من خلال امتصاص الهبات لتغطية النقل والإدارة. إن احترام السخاء ونكران الذات من جانب مقدمي الهبات، وبؤس من يحتاجون إليها، يتطلب منا أن نكرس مبادئ الكفاءة والفعالية التي تسترشد بها جهود الإغاثة الإنسانية عبر الحدود الدولية. والأعمال الخيرية الإنسانية والمعاناة الإنسانية تتعرضان للإساءة عندما تؤدي الكوارث إلى "نوبات الإطعام" لدى المنظمات الخيرية غير الحكومية. والتجربة الأخيرة في جزر سليمان تظهر ما شهدته بلدان كثيرة أخرى ويؤكد الحاجة إلى إجراءات دولية متنسقة لتنظيم جمع وإيصال المساعدات الإنسانية.

إن مواجهة الكوارث البيئية بدلا من مواجهة أسبابها لا يوصلنا إلا إلى نصف المسافة التي ينبغي أن نقطعها. وقد أدى الحدث الرفيع المستوى الذي عقد في الأسبوع الماضي بشأن تغير المناخ إلى دعم عزيمة الدول الجزرية الصغيرة النامية على السعي المشترك للمطالبة بتعزيز الجهود الدولية لكبح الاستهتار البيئي العالمي.

ويبدو أن هشاشة دول، كجزر سليمان، نابعة من الضعف البيئي أكثر مما هي ناتجة عن آليات الحكم لدينا. وحكومة بلدي تتساءل: أي فضل في المساعدات الأجنبية في

المضطلع بها في إطار اتفاق عام ٢٠٠٣ وسنطلب مساعدته في تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها أستراليا ونيوزيلندا بدون داع في إطار الترتيبات الحالية.

وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة جيدا، فإن من يدفعون أجر الزمار يختارون اللحن. إن تجربتنا مع صفقة التدخل التعاونية المصممة من جانب أستراليا تظهر الحاجة إلى مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة في قيادة عمليات حفظ السلام الإقليمية في المستقبل.

إن حفز أستراليا على التدخل في قلاقلنا الداخلية كان تحولا مثيرا إزاء حماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة المحيط الهادئ. فتهديد الاختراق الإرهابي من خلال حدود نفيذة كان كافيا لإثارة القلق الدولي وانعدام الأمن وأحيانا هاجس الارتياح المستمر. وعلى الرغم من الإدانة العالمية للإرهاب، فإن الكفاح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول تعريف مقبول للإرهاب يعيق التقدم نحو مبادرة متعددة الأطراف لصياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ومما يدل على إمكانية المغالاة في رد الفعل العمل المشين الذي تعرضت له شخصيا، بصفتي وزير خارجية جزر سليمان، عندما ألغيت فجأة تأشيرة دخولي التي تسمح بالدخول المتعدد إلى أستراليا في العام الماضي. وقد عرفني التفسير المحرر لذلك القرار بأي شكل خطرا على الصحة والسلامة والنظام العام في المجتمع الأسترالي. وعلى المرء أن يعترف بأن ذلك تبريرا لا يصدق لاستبعاد القادة المنتخبين ديمقراطيا لبلدان مجاورة لا يعرف عنها رعاية الإرهابيين. وقبل فترة لا تتجاوز قرن من الزمان، اختطف العديد من أسلافنا وأخذوا عنوة للعمل في بلد يسارع الآن إلى اعتبار أبنائهم إرهابيين. وقد ثبت أن تعريف الإرهاب أكثر صعوبة من شجبه.

بها بابوا غينيا الجديدة لشغل ملاك موظفي اللجنة. وسيتاح التقرير الأخير للجنة وتوصياتها خلال الأشهر القليلة القادمة.

إن امتنان شعبنا لأستراليا ونيوزيلندا على تمويل نشر قوات الشرطة المكونة من مواطنيهما لضبط الأزمة، بمساعدة وحدة صغيرة من أفراد جزر المحيط الهادئ، هو امتنان حقيقي وكثيرا ما نعبر عنه. ولكن، كما يمكن لأشقائنا في دول جزر المحيط الهادئ أن يقدروا فعلا، فإن الحق السيادي لتقرير الشروط التي تسمح حكومة جزر سليمان وفقا لها بمواصلة احتلالنا من جانب وحدة القوات الزائرة، لا يمكن تفويضه من أي دولة عضو في الأمم المتحدة.

إن إهمال الأمم المتحدة المستمر لمشاكلنا الداخلية، الذي أعقبه الإبرام المتسرع للاتفاق الإقليمي المتعدد الأطراف الذي أدى إلى الإرسال الأولي لوحدة القوات من أستراليا ونيوزيلندا وغيرها من قوات جزر المحيط الهادئ، قد تسبب بالخلافات المستمرة فيما يتعلق باستمرار حضور تلك القوات والعودة في نهاية المطاف إلى دق أبواب المنظمة. وبالنظر إلى الاتفاق من منظور الفصل الثامن للميثاق، فإن طبيعة الترتيبات والأنشطة التي احتضنها اتفاق عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى تطبيقه العملي منذ ذلك الوقت، يبدو أنها تتعارض مع المادة الثانية والخمسين من الميثاق بسبب تناقضها الواضح مع المادتين الأولى والثانية.

إن التدخل والاحتلال مهما كانا مقنعين ورشيدين يسمحان للبلدان المقدمة للمساعدة بأن تنفق وتكسب إيرادات كبيرة لصناعاتها وتجارتها الداعمة. وحكومي ووطنية إلى حد لا يسمح لها أن تكون أسيرة للثروات التي تبرر بقاءنا تحت الحصار. إن رئيس وزرائنا والزملاء الوزراء والبرلمانيين ما زالوا غير متأثرين بالمقاومة الأسترالية لمحاولاتنا من أجل استعادة سيادتنا واستقلالنا.

ووفاء بالتزاماتنا بموجب المادة الرابعة والخمسين، سوف نبليغ مجلس الأمن بالمعلومات الكاملة عن الأنشطة

وجزر سليمان، بوصفها أحد أقدم الحلفاء الدبلوماسيين، وبدون أن تثنيتها النتيجة التي أدت إليها مؤخرا الرعاغمية السياسية الدولية، لا يمكن أن تنصل من التزاماتها بموجب الميثاق في إطار الفقرة ١ من المادة ٣٥، باسترعاء اهتمام الجمعية إلى الحالة السائدة حاليا بين تايوان والصين. ومن الواضح أن الحالة ذات طابع يتطلب التحقيق فيها من جانب مجلس الأمن، عملا بالمادة ٣٤، على أساس أنه "قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا". ومجلس الأمن ملزم بالتحقيق في هذه الحالة بغية تحديد ما إذا كان من المرجح أن يؤدي استمرارها إلى تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر.

إن جزر سليمان، بعد أن استرعت الآن انتباه هذه الجمعية إلى الحالة، تتوقع أن تتبع أحكام الفقرة ٢ من المادة ١١، لدى مناقشة أي مسائل تتصل بصون السلام والأمن الدوليين وتقديم التوصيات اللازمة أو اتخاذ الإجراء الضروري الذي يمكن لهذه الجمعية اتخاذه بموجب الأحكام الواجبة التطبيق من الميثاق. وعقد مناقشة شاملة وصریحة ومنصفة للحالة هو أقل ما يمكن للجمعية أن تضطلع به لتؤكد على امثالنا الصادق لعقيدة الميثاق وإرضاء أنفسنا في ما يتعلق بوجود أسس لزيادة مشاركتنا التفاعلية.

وحكومتي، بقيادة رئيس الوزراء منسه سوغافاري، تنتمي إلى فئة من الدول تمثل الأمم المتحدة بالنسبة لها وعدا بالأمل للحضارات التي ابتلتها الظروف بالبوؤس الدائم. ولا يمكن تحقيق التمثيل الفعال لأملنا وصوتنا ورؤيتنا في هذه المنظمة إلا بإصلاح هياكل إدارتها كيما تعبر عن تغير تشكيلات القوى الجغرافية السياسية وتأثيرها. وبالتالي، فإن جزر سليمان تؤيد اقتراح توسيع مجلس الأمن. كما نرى أنه لا بد أن يخصص للهند واليابان مقعدان دائمان في المجلس.

وسيطل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمرا بعيد المنال بالنسبة للعديد من الدول ما لم يتم وضع واعتماد

وإذ أنتقل من شواغل العام الماضي إلى شواغلنا الدائمة، فإن جزر سليمان يضطرها المبدأ، وليس البراغماتية، إلى أن تعرب مرة أخرى عن انشغال شعبنا بسبب عدم تمثيل حكومة تايوان وشعبها في هذه الجمعية. والمحاولات التي قمنا بها مؤخرا لتقديم طلب قبول تايوان في عضوية الأمم المتحدة من خلال القنوات الثابتة - قاومتها دول أعضاء ملتزمة بالتمسك بقاعدة آمرة للقانون الدولي وواردة أيضا في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة - بدون أدنى اعتبار للسعي المشروع للشعب التايواني البالغ تعدادة ٢٣ مليون نسمة إلى تقرير المصير. والنفاق الدولي المنظم هو الأساس الوحيد لتفسير الإهانة التي يعيها الشعب التايواني على أيدي كوكبة من الدول لا تهتم إلا بحماية التجارة والاستثمار وليس أي شواغل إنسانية.

ويجب أن يكون تأكيد الصين لسيادتها على تايوان ذريعة ثابتة، لأن معظم شركائها التجاريين الرئيسيين أقاموا أيضا علاقات ثنائية مع تايوان ويحافظون على هذه العلاقات، التي تستند في نهاية المطاف إلى الاستقلال السياسي - القانوني لتايوان. وشعب جزر سليمان يتعاطف بشكل فطري مع جميع الأشخاص الذين يكافحون لاستعادة ما هو حق لهم في إطار القانون الدولي. وينبع دعمنا لكفاحهم من اقتناعنا بما هو مشروع وعادل. وضميرنا السيادي ليس سلعة قابلة للتجارة. ورفضنا للنهج المعتاد لحمنا على إعادة النظر في ولائنا القائم لتايوان يقوم، على نحو أمثل، على الاعتراف بكل من الصين وتايوان على حد سواء على أساس واقعي بدلا من أساس سياسي - قانوني وهمي.

وهذه الجمعية تمثل المنتدى الذي يسود فيه الاحترام المتبادل وحسن النوايا وتمكننا من أن نناشد الصين، كواحدة من أقدم الحضارات في عالمنا، التعهد بعدم اللجوء إلى القوة في تسوية المسألة المتنازع عليها المتعلقة بسيادة الصين على تايوان.

الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

السيد شلغم (الجماهيرية العربية الليبية):

السيد الرئيس، يطيب لي، في البداية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وإنني لعلّي ثقة بأنكم، بفضل ما تتمتعون به من خبرة وحكمة، ستقودون أعمال هذا المحفل إلى إحراز أفضل النتائج. كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن ارتياحنا للطريقة التي أدارت بها الشبيخة هيا راشد آل خليفة مداوات الجمعية العامة في دورتها الماضية، وما بذلته من جهود للدفع بمسيرة إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام والتوصل إلى حلول مقبولة للجميع لبعض المسائل الشائكة. كما يسرني أن أعرب عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، منذ توليه مهام منصبه من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

لقد كانت مسألة إصلاح الأمم المتحدة محور مداواتنا في الجمعية العامة وفي عدد من المحافل الأخرى خلال السنتين الماضيتين. وقد تمكنا من التقدم نحو تحقيق أهدافنا في بعض الجوانب من عملية الإصلاح. غير أن طريقنا ما زال طويلاً، وخاصة مع عدم إحراز تقدم حقيقي نحو إصلاح مجلس الأمن وتفعيل دور الجمعية العامة.

لقد خضعت المسألة لمشاورات مكثفة، طرحت خلالها أفكار عديدة منها ما هو واقعي وقائم على مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول والتمثيل الجغرافي العادل، ومنها ما هو قائم على فكرة تكريس سيطرة الأقوياء على أجهزة الأمم المتحدة، وتمسك ذوي الامتيازات في مجلس الأمن بامتيازاتهم، ورفض مشاركة الآخرين لهم فيها. وهذا الاتجاه الأخير لا يمكن أن يقود إلى إصلاح حقيقي يساهم في تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

استراتيجيات إبداعية لتحويل الديون وإلغائها للتعجيل بخروج الفقراء من دائرة الفقر. وتطلع إلى استكشاف هذا الاحتمال في اجتماع الدوحة المقبل بشأن تمويل التنمية.

ولدى جزر سليمان من الأسباب ما يدعوها إلى تسجيل خيبة أملها في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتباطؤها في تحرير الأموال المستحقة لنا من الصندوق الاستئماني للجوانب الخاصة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بغية تحمل تكاليف ونفقات إثبات حقوقنا السيادية في مناطق الجرف القاري المسجلة في إطار المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشعر بالقلق لأن أي تأخير آخر في الحصول على تلك الأموال قد يؤثر على استحقاقاتنا المتعلقة بالتسجيل بسبب عدم الامتثال للقيود الزمنية.

لقد منعني ضيق الوقت من فرصة سرد المزيد من المظالم التي نعاني منها بلا داع في تأمين الفوائد المستحقة لنا بفضل عضويتنا في هذه المنظمة. وتعيين نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومقره في جزر سليمان، هو موضع ترحيب وعلامة على اهتمام الأمم المتحدة بمشاكل بلدي وبممكننا من التفاعل بصورة أوثق مع المنظمة في تحديد أولويات العمل العلاجي الذي نحتاجه لتحسين حياة سكاننا. ومع وجود الأمم المتحدة المرئي بيننا وعلى شواطئنا، لن تكون المنظمة بعد الآن بعيدة عن وعي الشعب الذي وجدت لخدمته.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم للأمين العام بان كي - مون دعوة من رئيس وزرائنا لزيارة شواطئنا خلال فترة ولايته. ويجدوننا أمل صادق في أن يشرف معالي الأمين العام حكومة جزر سليمان وشعبها بأن يصبح أول أمين عام يخاطر بالذهاب إلى بلدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد عبد الرحمن محمد شلغم، أمين اللجنة

وفي الوقت الذي نشجع المشاورات الجارية حول إصلاح مجلس الأمن، نؤكد تمسك ليبيا بالموقف الأفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود بتاريخ ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم تأكيده في القمم اللاحقة للاتحاد الأفريقي، والذي يتلخص في منح القارة الأفريقية خمسة مقاعد غير دائمة ومقعدين دائمين بجميع الامتيازات التي لدى الأعضاء الدائمين الآخرين، بما في ذلك حق النقض.

تتطلع ليبيا إلى دعم جميع الدول الأعضاء للحصول على عضوية مجلس الأمن لتواصل خدمتها بصورة أكبر لأهداف الأمم المتحدة كما فعلت عندما كانت عضوا بالمجلس في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، ولذلك قدمت ترشحها للعضوية غير الدائمة للفترة القادمة أي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقد حظي هذا الترشيح بدعم الاتحاد الأفريقي في قراره (EX.CL/DEC.308 [IX]) الصادر في بانجول، غامبيا، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في قرارها (ORG 33/2) الصادر في باكو، أذربيجان، والمؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والجامعة العربية في قرارها المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

إن التزام ليبيا الثابت بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها ومساهماتها المتميزة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعمها لجهود التنمية يجعلها مؤهلة بمقدارة لعضوية مجلس الأمن.

وسوف تسعى ليبيا من خلال عضويتها في مجلس الأمن إلى تحقيق الأهداف التالية: تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين؛ تعزيز احترام القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة؛ تعزيز التعددية في العلاقات الدولية من خلال الأمم المتحدة؛ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حل المشاكل

إن التقييم الواقعي لما وصلت إليه عملية إصلاح الأمم المتحدة وخاصة في ضوء الطريق المسدود الذي وصلت إليه المشاورات بشأن إصلاح مجلس الأمن، يقودنا إلى الاقتناع بوجود حاجة ماسة إلى عقد قمة عالمية جديدة تدفع بعملية الإصلاح قدما، وتنتهي العمل الذي بدأناه منذ أكثر من سنتين.

ومن أجل ذلك، فإن ليبيا تدعو من على هذا المنبر إلى عقد اجتماع رفيع على مستوى القمة في مقر الأمم المتحدة بجنيف في إطار الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عام ٢٠٠٨، يكرّس لعملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن. وإن عقد هذا الاجتماع الهام في جنيف، التي تتوسط العالم، من شأنه أن يتيح الفرصة أمام جميع زعماء العالم للحضور، وتقديم المقترحات البناءة والمشاركة في اتخاذ قرار حول هذه المسألة الشائكة التي تهم المجتمع الدولي بأسره.

إن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة هو الإصلاح الذي يجعل سلطة القرار في يد جميع أعضائها، أي في يد الجمعية العامة التي تتساوى فيها أصوات جميع الدول، ويصح مجلس الأمن أداة لتنفيذ قراراتها، أي قرارات الجمعية العامة، وبذلك تتجاوز عقبة امتياز النقض التي جعلت سلطة القرار الدولي في يد الأعضاء الدائمين. مجلس الأمن وكرست نهج الانتقائية والمعايير المزدوجة في مواجهة المشاكل الدولية.

وفي سعينا إلى إصلاح مجلس الأمن علينا أن ننظر في صيغة جديدة للعضوية الدائمة، بحيث تكون هذه العضوية للمجموعات الجغرافية، وليس لدول معينة. وفي هذا الصدد، نطالب بمنح الاتحاد الأفريقي العضوية الدائمة بالمجلس وبكل الامتيازات التي لدى الأعضاء الدائمين الآخرين، لأن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة غير الممثلة بعضوية دائمة في مجلس الأمن.

وأنشأت ليبيا بالتعاون مع كوبا ونيجيريا برنامجاً للتعاون بين بلدان الجنوب للرعاية الصحية في القارة الأفريقية، وأطلقت في عام ٢٠٠٦ مشروع القذافي للشباب والطفل والمرأة الأفريقية لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية في القارة الأفريقية.

وقدمت ليبيا مساعدات إنسانية للتخفيف من الكوارث، شملت عدة بلدان، منها النيجر وتشاد والسودان والصومال وفلسطين وإندونيسيا وباكستان وموريتانيا، كما قدمت مساعدات كبيرة لعدة بلدان أفريقية في مجال مكافحة الجراد الصحراوي.

وفي مجال نزع السلاح تؤمن ليبيا بأن نزع السلاح الشامل والكامل بدءاً بأسلحة الدمار الشامل يشكل العنصر الأساسي في استتباب السلم والأمن الدوليين، وانطلاقاً من ذلك بادرت ليبيا إلى التخلص طواعية من جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتأمل أن تحذو حذوها جميع الدول التي تمتلك تلك الأسلحة أو برامج خاصة بها.

لقد حقق التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة نتائج طيبة في مكافحة الإرهاب، غير أن التركيز على مكافحة هذه الظاهرة والتغاضي عن أسبابها لن يحقق القضاء النهائي عليها. وليبيا من جانبها كانت من أوائل الدول التي دعت إلى تنسيق الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي وطالبت منذ سنة ١٩٩٢ بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة هذه الظاهرة ووضع التدابير الرامية إلى مكافحتها والقضاء على أسبابها.

ونعتقد أن الوقت قد حان لتحقيق هذه الدعوة ووضع تعريف محدد للإرهاب يحفظ حقوق الإنسان، ويضع حداً للخلط بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع

الدولية؛ المساهمة في الجهود الرامية إلى إصلاح أجهزة الأمم المتحدة؛ العمل على زيادة التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة؛ تشجيع التعاون والتنسيق الدولي السريع والفعال في إدارة الكوارث وحماية حقوق الإنسان؛ المساهمة في إيجاد حلول دائمة للمشاكل الدولية تقوم على العدل والنزاهة واحترام مبادئ القانون الدولي؛ تشجيع تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات حل النزاعات وتثبيت السلام ودعم التنمية في القارة الأفريقية.

إن ليبيا تؤمن إيماناً راسخاً بأهداف الأمم المتحدة وتفي بالتزاماتها حيال المنظمة بانتظام وكانت ثاني أكبر مساهم أفريقي في ميزانيتي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهي من مقدمي أكبر المساهمات الطوعية لخدمة أهداف الأمم المتحدة.

كما أن ليبيا من أكثر الدول لجوءاً إلى آليات الأمم المتحدة لحل الخلافات الدولية، حيث لجأت إلى محكمة العدل الدولية لحل خلافاتها الحدودية مع كل من تشاد وتونس ومالطة، وقبلت ونفذت الأحكام الصادرة عنها.

وكانت ليبيا وسيطاً أساسياً في حل عدد كبير من الصراعات والنزاعات وخاصة في القارة الأفريقية، وأرسلت قوات لحفظ السلام في أفريقيا الوسطى، ومراقبة الحدود بين تشاد والسودان، وساهمت في بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، كما رشحت عناصر من الشرطة الليبية للخدمة في بعثات الأمم المتحدة، في عدد من المواقع في القارة الأفريقية.

وتقيم ليبيا شراكات في مجال التنمية مع عدد كبير من البلدان وخاصة في أفريقيا، وتقوم بتنفيذ عدد من مشاريع الغذاء في تلك البلدان بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وكذلك في عدد من البلدان العربية.

النامية، في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تسهيل انضمام البلدان النامية إليها.

ويقع على البلدان ذات الماضي الاستعماري القدر الأكبر من المسؤولية عن تقديم المساعدة للبلدان النامية، كتعويض لها عما ألحقته بها من أضرار خلال حقبة الاستعمار. كما يقع على البلدان التي خاضت حروباً على أراضي البلدان الأخرى مسؤولية إزالة الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة، التي تركتها تلك الدول في هذه البلدان، وأن تقدم الخرائط والمعدات والتقنية اللازمة لإعادة تأهيل الأراضي المتضررة في البلدان النامية. ولا يفوتني هنا أن أدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى مواجهة التحديات المختلفة من أجل تحقيق أهداف الألفية في جميع البلدان.

يعيش الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن في مأساة حقيقية، بعد أن اغتُصبت أرضه وشُرد أكثر من نصفه في مختلف أنحاء العالم، وخضع من بقي منه إلى احتلال إسرائيلي دموي شرس ينتهك القانون الإنساني الدولي بصورة منهجية، فيهدم البيوت ويصادر الأراضي ويشرد السكان ويحاصرهم ويمنع عنهم الغذاء والدواء ويقتل الأبرياء المدنيين ويقيم جداراً عنصرياً ويجرف الأراضي الزراعية الفلسطينية.

إن الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وعجز الأمم المتحدة عن حمايته، وعن مساعدته في الحصول على حقوقه وهي حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق كامل أراضيه، عناصر تمنع استتباب الأمن والسلم في المنطقة. لقد حان الوقت للتعامل مع قضية فلسطين بشكل أكثر جدية والابتعاد عن محاولة فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه المشروعة.

إن مأساة الاحتلال التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق، والتي نتج عنها مئات الآلاف من القتلى ومئات

ضد الاحتلال الأجنبي من أجل حصولها على حق تقرير المصير والاستقلال.

إن القضاء على الإرهاب يتطلب اتخاذ تدابير عملية للقضاء على أسبابه، ومن ذلك الأعمال الفعلية لحقوق الإنسان لجميع الشعوب، والتصدي لأعمال العدوان واحتلال أراضي الغير، ومكافحة الفقر، وتشجيع الديمقراطية.

إن الاحتلال الأجنبي هو أسوأ أشكال الإرهاب، لأن قوات الاحتلال تُخضع شعوباً بكاملها لإجراءات تنتافي وأبسط مبادئ حقوق الإنسان، وترتكب الجرائم يومياً ضد تلك الشعوب من أجل تكريس احتلالها. وفي حملتنا لمكافحة الإرهاب علينا أن ننسق جهودنا للقضاء بصورة فحائية على الاحتلال الأجنبي وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية.

ثمّة حاجة ماسة إلى تنفيذ التعهدات التي اعتمدها في إعلان الألفية وإعلان الدوحة ونتائج مؤتمر مونتيري وجوهانسبرغ من أجل الاستغلال الأمثل لمواردنا كوكبنا، ووقف الصراعات، والقضاء على الفقر والأمية والأمراض وتوفير الماء الصالح للشرب للجميع والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويقع على عاتق الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقامة شراكات دولية من أجل التنمية، شراكات قادرة على تحقيق أهداف الألفية تقوم على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب، على أساس احترام السيادة، والمساواة وتقاسم المنفعة، وتضمن الوصول إلى الهدف المتفق عليه، وهو تخصيص البلدان المتقدمة النمو الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. كما تضمن التطبيق الملائم لجميع مبادئ التجارة الحرة متعددة الأطراف وتعزيز التدابير ذات الصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان

وبخاصة مجلس الأمن، على تحمل مسؤولياتهما الأساسية عن صون السلام والأمن في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. إن الخطر الذي تتعرض له المبادئ القانونية والتهديد الوشيك للسلام والاستقرار الإقليمي كانا وما زالا واضحين وضوح الشمس في الواقع. وإن الحقائق الدامغة لا هي محل جدال ولا هي غامضة.

وفي خرق سافر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الجزائر للسلام، تواصل إثيوبيا احتلال أراض إريتيرية سيادية عن طريق القوة العسكرية. وتواصل إثيوبيا رفض القرار النهائي الإلزامي للجنة الحدود الإريتيرية - الإثيوبية، وعرقلة ترسيم الحدود الذي أنشأ المجتمع الدولي له بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا بكلفة سنوية تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار؛ وتواصل إثيوبيا، بمنأى عن العقاب، خرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها الاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء الأخرى بالأمم المتحدة، وحرمة المعاهدات الدولية، ومعايير تسوية النزاعات عن طريقة التحكيم الإلزامي. تلك هي الحقائق في الميدان التي لا يرقى إليها الشك والتي تشجع على التوتر في منطقتنا من العالم وتولد مناخا من التوتر المتصاعد الدائم فيها.

وطيلة كل هذه السنوات رفعت لجنة الحدود ما لا يقل عن ٢٤ تقريراً إلى مجلس الأمن مع التأكيد على خطورة الحالة. إن لجنة الحدود الإريتيرية - الإثيوبية ليست لديها وسيلة مستقلة ولا صلاحيات للإنفاذ. وإن السلطة الشرعية وصلاحيات الإنفاذ تقع، ببساطة وصراحة، في أيدي مجلس الأمن، الضامن لاتفاقي الجزائر للسلام. أما والحال كهذه فإن مجلس الأمن الدولي كان يجب عليه أن يتخذ إجراءات علاجية سواء بموجب المادة ١٤ من اتفاق الجزائر للسلام أو على أساس المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. لكن ذلك لم يحصل حتى الآن. فقد أفلحت إثيوبيا في إحباط قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ومنعت ترسيم الحدود - الذي

الآلاف من الجرحى وملايين المهاجرين والنازحين تستدعي مبادرة عاجلة من الأمم المتحدة لحل الأزمة تضمن انسحاب قوات الاحتلال ووقف نزيف الدم واستعادة استقلال العراق وسيادته والمحافظة على وحدته الترابية وتمكين العراقيين من السيطرة على مواردهم وتقرير مصيرهم بكل حرية ومشاركة جميع المواطنين في إدارة بلدهم دون تهميش أو استبعاد لأي فئة من أي فئة، ليعم السلم والأمن والازدهار في هذه البلاد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي أن أعرب عن تهانتي للرئيس بمناسبة انتخابه لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما أود أن أعرب عن التقدير للشيخة هيا راشد آل خليفة، سفيرة البحرين، على خدمتها المميزة في رئاسة الجمعية في دورتها الحادية والستين.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام،

السيد بان كي - مون، على إبدائه التزاما قويا وبذله جهودا لا تنقطع في معالجة قضايا السلم والأمن في أجزاء عديدة من العالم ما زالت الصراعات والتوترات فيها لم تحسم. وأود أن أطمئنه على دعم حكومتي البناء والتزامها المخلص بالسلام والأمن في منطقتنا.

هذه الدورة للجمعية العامة تتيح للدول الأعضاء

فرصة للتصدي للتحديات والتهديدات التي ما زال تقض مضجعنا، بما فيها غياب السلم والأمن، واستفحال الفقر المدقع، والتخلف، وتدهور البيئة، والكوارث الطبيعية.

اسمحوا لي توخيا للإيجاز، أن أنتقل الآن إلى المشاكل

الأكثر إلحاحا المتصلة ببلادي. في السنوات الخمس الماضية من الحزن أنه أصبح من الممارسات الرتيبة لحكومتي أن تضطر، من على هذا المنبر، إلى أن تحت المجتمع الدولي،

لتعليمات لجنة الترسيم وأثارت مسائل عرضية تناولها وفدي تناولا تاما في النص الكامل لبياني.

وبعد اجتماع لجنة الحدود في وقت مبكر من أيلول/سبتمبر في لاهاي - الذي أشرت إليه آنفا - استرعي انتباه إريتريا إلى نص رسالة كانت قد عُمرت على الناس ووسائل الإعلام من دون أن توجه إلى الحكومة الإريترية عبر القنوات الدبلوماسية أو القانونية الملائمة. وفي تلك الرسالة، بين وزير الخارجية الإثيوبي إن إثيوبيا تعتزم السعي إلى إلغاء اتفاقي الجزائر اللذين أُوقفت بموجبه حرب الحدود الإريترية - الإثيوبية للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠.

إن فحوى رسالة إثيوبيا وتوقيتها يوكدان أن الغرض منها لم يكن أكثر من محاولة لإحباط تنفيذ القرار النهائي الإلزامي للجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية. ومن الواضح بالتالي أن ذلك الإجراء مخالف للقانون في ظل اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات، وفي ظل المبادئ الأخرى للقانون الدولي، فضلا عن أنها تلحق ضررا بالغا بالسلام والأمن الإقليميين.

إن اتفاقية فيينا لا تدعم إثيوبيا في جهودها لإبطال القوة القانونية لقرار اللجنة. وحتى إذا أفلحت إثيوبيا في محاولاتها التنصل من القرار بصورة قانونية - ولن تكون قانونية - فإن المادة ٧٠ من الاتفاقية تنص على أن الحدود التي أقرها اتفاق الجزائر تظل إلزامية على الطرفين كليهما.

إن اتفاقية فيينا لا يمكن تفسيرها على أنها تسمح لأي طرف غير راض في عملية تحكيم بشأن الحدود أن يتنصل من النتيجة بأثر رجعي. والواقع أن إثيوبيا تخطط على ما يبدو لاستخدام محاولتها غير القانونية التنصل من اتفاقي الجزائر لتجديد الأعمال القتالية. إن اتفاقي الجزائر وُضعا لإنهاء المطالب المتضاربة للدولتين بملكية الأراضي ولتمكين

كان ينبغي أن يكون قد اكتمل في ٢٠٠٣ - بسبب المواقف التي لا لزوم لها التي اتخذتها بعض من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي اختارت للأسف ترضية إثيوبيا على حساب القانون الدولي ومصالح السلم والأمن الإقليميين.

وأمام خلفية تحدي إثيوبيا وانتهاكها للقانون الدولي عقدت لجنة الحدود اجتماعا للأطراف في لاهاي في وقت مبكر من الشهر الماضي. وفي البداية سعت إثيوبيا إلى منع الاجتماع من الانعقاد بإثارة اعتراضات قانونية زائفة على مكان الاجتماع الأصلي - نيويورك. وعندما أزيلت تلك الذريعة الزائفة، وانعقد الاجتماع في لاهاي، أخفقت إثيوبيا في الاستجابة للشروط الخمسة التي فرضتها اللجنة حتى تتمكن من المضي قدما والشروع في عمليات محددة بمجدول زمني كانت قد وُضعت لإكمال نصب الركائز في الأشهر القادمة على امتداد الحدود البالغ طولها ١٠٠٠ كيلومتر. والشروط الخمسة التي طُلب من إثيوبيا الوفاء بها كانت: أولا، توكيد قبولها غير المشروط لقرار الترسيم في عام ٢٠٠٢، دون فرض مفاوضات على قضايا أوسع بين الأطراف؛ ثانيا، رفع القيود عن تحرك أفراد لجنة الحدود؛ ثالثا، تقديم الضمانات الأمنية؛ رابعا، تسديد المبالغ المتأخرة؛ خامسا، السماح بالوصول الحر إلى مواقع الركائز.

وفي اجتماع اللجنة أعلنت إريتريا مرة أخرى عن التزامها بالتعاون في ترسيم الحدود من جميع الجوانب التي كانت اللجنة قد أعربت عن قلقها حيالها. وقد أعلنت إريتريا عن التزاماتها خطيا وشفويا، أمام اللجنة والمشاركين الآخرين.

وإريتريا لا تلتزم أكثر من أن تعلن إثيوبيا أيضا عن نفس الالتزام بدعم الترسيم وفقا لتعليمات اللجنة المشروعة بصورة تامة. إلا أن إثيوبيا أوضحت أنها لا تعتزم الامتثال

لا أريد أن أحتتم بياني من دون التطرق باختصار إلى التقدم وإلى التحديات المنتظرة في عملية السلام في السودان. لقد قطع السودان شوطاً طويلاً في معالجة صراعاته الداخلية بإبرام اتفاقات سلام، وبالاتخاوط في عملية تنفيذ أحكام وشروط اتفاقات السلام. وإريتريا ستواصل مد يد المساعدة لعملية السلام في دارفور، بالعمل الوثيق مع كل الأطراف والبلدان المعنية، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بغية الاتفاق على حزمة سلام متينة تأتي بحل دائم. وفي ذلك الصدد تتطلع إريتريا قدما إلى اجتماع طرابلس المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد نيان ون، وزير خارجية اتحاد ميانمار.

السيد ون (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أهنئ رئيس الجمعية على تبوئه هذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير ميانمار للرئيسة التي سبقته، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، على قيادتها البارعة في الدورة الماضية. إن تقرير الأمين العام السنوي يبرز حجم العمل الكبير الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في السنة السابقة للتصدي للتحديات التي تواجهها. وإننا نهنئ الأمين العام بان كي - مون على السنة الأولى الناجحة من توليه المنصب، ونرحب بمبادرته الحسنة التوقيت فيما يتصل بالمسائل العالمية الملحة مثل تغير المناخ. لقد أثار الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، وعن حق، اهتمام المجتمع الدولي في مجال تغير المناخ. ولا يزال تغير المناخ أخطر تحد يواجهه المجتمع الدولي اليوم. الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر، خاصة في السنوات الأخيرة، هي تذكرة قوية بالآثار السلبية لتغير المناخ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان النامية.

الدولتين من العمل بحرية على بناء علاقتهما من أجل خدمة كلا الشعبين.

لكن إثيوبيا سعت في السنوات الخمس والنصف التي انقضت منذ قرار الترسيم للجنة الحدود إلى عرقلة تنفيذ القرار بصورة متكررة وهددت بالانسحاب من العملية كلها إن لم تحصل على كل ما تريده. ولئن كان عشرات الآلاف من الإريتريين الأصليين القاطنين في المناطق التي تحتلها إثيوبيا يقيمون في مخيمات المشردين داخليا بانتظار فرصة التمتع بسلام. بمنافع القرار النهائي الإلزامي، فإن إثيوبيا تواصل نقل مستوطنين جدد إلى أراضيهم، بقصد جعل احتلالها غير الشرعي للأراضي الإريترية دائما. وهذا خرق لاتفاقي الجزائر، وخرق، بصورة محددة، لاتفاق وقف الأعمال العدائية، وإن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كان يجب أن يطبق لوضع حد للانتهاك السافر من قبل إثيوبيا للقانون الدولي، بمنأى عن العقاب.

إريتريا يجدوها أمل مخلص أن يتسنى البدء من جديد في عملية الترسيم، وفقا للقانون الدولي وبما يتسق والقرار النهائي الإلزامي لترسيم الحدود الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وهذا هو المبدأ الأساسي المحوري لاتفاقي الجزائر والعنصر الحاسم في استعادة الوئام الإقليمي. وبما يتسم بالأهمية اتخاذ إجراءات فعالة لمصلحة الشرعية وصون السلام والأمن الإقليميين. وتتحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن مسؤوليات قانونية وأخلاقية لا لبس فيها عن كفالة أن يتم ذلك دونما أي تأخير، وإن على بعض الدول ذات المصالح الكبرى في المنطقة أن تعيد النظر في سياساتها ليتسنى لشعوب المنطقة أن تعيش في سلام ووثام.

غزو إثيوبيا للصومال أصبح مصدرا لشديد القلق في منطقتنا ويجب على مجلس الأمن وأعضاء المجتمع الدولي أن يصروا على الانسحاب غير المشروط والفوري لكل القوات الإثيوبية من الصومال، لإنهاء الاحتلال.

دوليا، وعلى أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وسيطلب ذلك من البلدان المتقدمة النمو توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمرات الدولية المختلفة.

إن الشعور بأثر تغير المناخ يشهد في البلدان النامية، وقد أثر هذا التغير تأثيرا سلبيا على آفاق التنمية الوطنية فيها. ومن أجل التصدي الفعال لتحدي تغير المناخ سيتعين علينا أن نتناول أيضا تخفيف حدة الفقر؛ وعندئذ وليس قبل ذلك ستمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، يتعين على البلدان المتقدمة النمو، التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية التي ترد من البلدان النامية، أن توفر الموارد المالية اللازمة.

إن التخلف الإنمائي والحربان الواسع النطاق يؤديان إلى صعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية في البلدان النامية. والتنمية تهيئ بيئة مؤاتية للديمقراطية. وأود أن أدعو المجتمع الدولي بأسره إلى العمل معا من أجل تخفيف وطأة الفقر.

آفة الإرهاب لا تعرف حدودا. ومكافحة الإرهاب مسعى مشترك للمجتمع الدولي بأسره. وأود أن أشدد هنا على وجوب رفض الإرهاب في أي شكل أو مظهر. الأبرياء هم الذين يتحملون وطأة الأنشطة الإرهابية. ولمكافحة الإرهاب بشكل فعال، يجب أيضا أن نعالج أسبابه الجذرية. الفقر والمظالم والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة توفر تربة خصبة لانتشار الإرهاب. ولا بد من معالجة هذه الأسباب الجذرية للإرهاب.

وينبغي أن تقوم العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدئي المساواة في الحقوق وتقرير المصير. وينبغي للبلدان أن تبدي حسن النية، وان تمارس التسامح وأن تعيش معا في سلام ووثام. وللأمم خلفيات تاريخية

ولمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ نحتاج إلى إجراءات منسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب مراعاة أن تغير المناخ ليس مجرد قضية بيئية، بل أيضا قضية من قضايا التنمية المستدامة. ولذلك، فإن إتباع نهج متكامل ومنسق هو أمر مطلوب. وميانمار، من جانبها، تتبع سياسة بيئية وطنية تقوم على أساس الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. لقد اعتمدنا في عام ١٩٩١ جدول أعمال ميانمار للقرن ٢١، الذي يعتبر مبادئ توجيهية هامة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

وتتبع ميانمار أيضا نظام إدارة مستدامة للغابات. لقد نفذنا برنامجا وطنيا شاملا للتحرير وإعادة التحريج. ونتيجة لذلك، تمكنا من الإبقاء على نسبة ٥٠ في المائة من مساحة البلاد غطاء حرجيا. وكانت ميانمار من بين ١٢ دولة شاركت في إستراتيجية آسيا للحد من غازات الاحتباس الحراري بأقل التكاليف وذلك بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي. ويؤكد رصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الذي اجري في إطار الإستراتيجية أن ميانمار هي بالوعة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر من كونها مصدرا لها. والتوقعات الأساسية للرصد الوطني لغازات الاحتباس الحراري لعام ٢٠٢٠ تبين أيضا أن قطاع الغابات سيبقى في المستقبل بالوعة كبيرة في ميانمار.

إن الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو، تاريخيا وحاليا، هي المسؤولة أساسا عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تؤثر على النظام المناخي العالمي. والبلدان النامية، التي هي الأقل مسؤولية عن المساهمة في تغير المناخ، تواجه الخطر الأكبر من آثاره الضارة. والتصدي لتحدي تغير المناخ يتطلب نهجا متكاملا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وسيتعين اتخاذ إجراءات متضافرة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها والمتفق عليهما

ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، يتدخلون بشكل مباشر ويغززون البلد. وتبين الأحداث الجارية بوضوح أن مخطط الإجراءات هذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى صراع ومعاناة لا يوصفان لأبناء هذا البلد.

إن بلدي يتعرض حاليا لمثل هذه الإجراءات. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يحذر من تلك المحاولات الاستعمارية الجديدة. ولا بد هنا من التشديد على أن مصير كل بلد من البلدان لا يمكن أن يحدده سوى حكومته وشعبه. ولا يمكن فرض مصيره هذا من الخارج. ومن جانبنا، نحن مصرون على المضي بعزم نحو الديمقراطية وعلى الطريق الذي اخترناه.

في حياة كل أمة، توجد أوقات يتعين على الأمة أن تواجه فيها حالات تحد وان تتغلب عليها. ولقد مرت ميانمار مؤخرا بمثل هذا التحدي. وما كان للحالة أن تتدهور ما لم يتم استغلال احتجاج أولي لمجموعة صغيرة من الناشطين على ارتفاع في أسعار الوقود من قبل الانتهازين السياسيين. لقد سعوا إلى قلب الوضع إلى مواجهة سياسية، بمساعدة وتحريض من بعض البلدان القوية. كما أنهم استغلوا الاحتجاجات التي قامت بها في البداية مجموعة صغيرة من رجال الدين البوذيين الذين يطالبون بالاعتذار على سوء معاملة السلطات المحلية للبهان. ولقد مارس أفراد الأمن أقصى درجات ضبط النفس ولم يتدخلوا لمدة شهر تقريبا. مع ذلك، وعندما أصبح الغوغائيون غير منضبطين واستفزازيين، اضطروا إلى إعلان حظر التجول. وبعد ذلك، وحينما تجاهل المتظاهرون تحذيرات الشرطة، تعين عليها أن تتخذ إجراء لإعادة الأمور إلى مجراها. والآن عادت الحياة الطبيعية إلى ميانمار.

وسيادة القانون مبدأ أساسي تقبله الدول. وبدون سيادة القانون لا يمكن تصريف الأمور اليومية للدولة بنظام ولن يتمتع الشعب بحقوق الإنسان والديمقراطية.

مختلفة، وثقافات متباينة، وأديان وعادات مختلفة. الأمم ليست متطابقة. ولكن احترام هذه المبادئ الأساسية والتحلي بالصدقة والمودة سوف يسهمان إسهاما فعالا في مسعانا المشترك لمكافحة الإرهاب.

واليوم يواجه العالم مشاكل متنوعة وتحديات جسيمة. والأمم المتحدة، التي تمثل المجتمع الدولي، مطالبة بجلها. لقد أنشئت منظماتنا من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وإتفاء علاقات ودية بين الدول، وتعزيز التعاون في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. ومن أجل التصدي بفعالية لمجمل طائفة التحديات، يجب تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة بنجاح، وعلى النحو الذي طالب به قادتنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

إنني واثق، سيدي الرئيس، بأنه في ظل قيادتكم القديرة سوف نحرز تقدما كبيرا في عملية إصلاح الأمم المتحدة، مع مراعاة موقف الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة.

إننا نشعر بانزعاج شديد من رؤية الاستعمار الجديد يطبل برأسه القبيح في السنوات الأخيرة. الاستراتيجيات المستخدمة واضحة. في خطوة أولى، يشن الاستعماريون الجدد حملات إعلامية على البلد المستهدف ويشيعون معلومات مضللة بأن البلد المعني يرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويصورون هذه الحملات على أنها نضال من أجل الديمقراطية. وفي الخطوة الثانية يفرضون الجزاءات، التي تعوق التنمية الاقتصادية وتسبب الفقر للشعب. وهنا، أود أن اشدد على أن الجزاءات الاقتصادية تؤدي إلى نتائج عكسية ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى التأخير على طريق الديمقراطية. والخطوة الثالثة هي توفير الدعم السياسي والمالي وغيره من الدعم المادي بغية التسبب باندلاع الاضطرابات في البلاد. أخيرا، وبذريعة أن البلد غير ديمقراطي وغير مستقر

وأحد المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يظهر فيه حسن النية والموضوعية هو الإقرار بالعمل الجيد الذي أنجزته ميانمار في مكافحة آفة المخدرات. ونتيجة لجهودنا لتخليص البلد من تلك المخدرات بحلول عام ٢٠١٤، انخفض إنتاج الأفيون إلى مستويات لم تتحقق من قبل. ففي التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٦، أورد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه في عام ٢٠٠٥، سجلت المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون انخفاضاً بنسبة ٢٦ في المائة مقارنة بالمساحة المزروعة في عام ٢٠٠٤. ويؤكد التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٧ أنه في عام ٢٠٠٦، بلغت المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون ٢١٥٠٠ هكتار تقريباً، مما يمثل انخفاضاً بلغت نسبته ٣٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وهنا، أود أن أشدد على أنه في ما يتعلق بإنتاج الأفيون، بلغت نسبة الانخفاض ٨٨ في المائة خلال فترة ثماني سنوات، إذ انخفض الإنتاج من ٢٥٦٠ طناً إلى ما يقدر بـ ٢٩٢ طناً.

وميانمار تعتبر القضاء على المخدرات أولوية وطنية. وعززنا قدراتنا على إنفاذ القانون ونوفر أسباباً بديلة لكسب العيش للمزارعين بغية تشجيعهم على إنهاء اعتمادهم على زراعة خشخاش الأفيون. كما أننا نقوم باتخاذ تدابير فعالة في ما يتعلق بالتهديد الناشئ الذي تمثله مخدرات المنشطات الأمفيتامينية. وميانمار لا تنتج ولا تستورد السلائف الكيميائية المطلوبة لإنتاج هذه المخدرات.

ويشكل التعاون مع الأمم المتحدة أساساً للسياسة الخارجية لميانمار. وبهذه الروح نواصل التعاون مع الأمين العام في ما يتعلق بدور المساعي الحميدة المناط به من الجمعية العامة. وقد وافقنا على زيارة مبعوثه الخاص، وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري، الموجود في بلدي في الوقت الحاضر. وسواصل العمل والتعاون بشكل وثيق ونشط مع الأمم المتحدة.

وميانمار مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان. وهي وطن لأكثر من ١٠٠ عرق عاشوا معا في السراء أو الضراء على مر القرون. وتكتسي الوحدة الوطنية أهمية بالغة بالنسبة لنا. وبالتالي، دأبنا على السعي الجاد لتعزيز نسيج دولتنا. وتمشياً مع تطلعات الشعب إلى إضفاء الطابع الديمقراطي، تم إعلان خريطة للطريق من سبع خطوات، وعقد مؤتمر وطني لإرساء المبادئ لدستور جديد. واختتم ذلك العمل في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، باعتماد المبادئ الأساسية للدستور الجديد بتوافق الآراء. واستناداً إلى هذه المبادئ، سيضع خبراء قانونيون مشروع دستور. وسيتم تنفيذ جميع الخطوات المتبقية على مراحل.

وهذه العملية أثني عليها الشعب. وحتى اليوم، ينظم المواطنون في ١١ بلدة مسيرات لتأييد الاختتام الناجح للمؤتمر الوطني. ومن المتوقع أن تعقد جميع البلديات في جميع أنحاء البلد مسيرات مماثلة.

وتوضح الحوادث التي وقعت مؤخراً أن هناك عناصر داخل البلد وخارجه ترغب في تعطيل العملية المستمرة بحيث تتمكن هذه العناصر من استغلال الفوضى التي ستعقب ذلك. وأصبحت هذه العناصر تشعر بالمزيد من التشجيع وصعدت حملتها لمهاجمة الحكومة.

وحكومة ميانمار تدرك إدراكاً كاملاً مسؤوليتها عن قيادة البلد في عملية التحول إلى ديمقراطية منضبطة. وقد وضعنا خريطة للطريق وسنعمل بإخلاص على بلوغ أهدافنا. وتم إحراز تقدم كبير بالفعل. ويمكن أن تستكمل العملية بشكل ناجح، عاجلاً وليس آجلاً، ما لم توضع أي عراقيل في طريقنا. وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد ميانمار بشكل أفضل بإبداء المزيد من التفهم. ويمكنه أن يبدأ بالامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تسفر عن صب الزيت على النار.

ونشيد بالأمين العام لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تغير المناخ. ويحدوني الأمل في أن يمهّد الزخم الناشئ الطريق نحو التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ جنبا إلى جنب مع التزامات عالمية طويلة الأجل وشاملة لما بعد عام ٢٠١٢، وبدء العملية في بالي في وقت لاحق هذا العام.

وتغير المناخ يرتبط بالأمن البشري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. وتوضح الدراسات العملية أن إيجاد حل لتغير المناخ أمر في متناول اليد وأنا يمكن أن نحققه بدون المساس بالتنمية الاقتصادية والتقدم الإنساني، إذا بدأنا العمل الآن.

ويتطلب تغير المناخ استجابة عالمية منسقة وشاملة. وينبغي أن يكون مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، على النحو الوارد في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، هو الأساس للتصدي للتحديات المتمثلة في تغير المناخ. والأهداف الإلزامية لتخفيض الانبعاثات ضرورية لتثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات آمنة. وعلى الدول الصناعية أن تتولى القيادة وتبدي الإرادة السياسية اللازمة باعتماد التزامات طويلة الأجل لتخفيض الانبعاثات.

وبينما ترتفع مستويات مياه البحار، فإن الأضرار الجليدية في الهيمالايا تتراجع، وتشهد المناطق المحيطة ازدياد حدة الكوارث المستحثة بتغير المناخ، مثل حالات تفجر البحيرات الجليدية وهطول الأمطار الغزيرة وتكرار الفيضانات والإهتالات الأرضية الشاملة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن المفارقة أن أكثر البلدان تعرضا للخطر في العالم، مثل أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة، تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ بالرغم من أنها تتحمل أدنى المسؤولية عن تغير المناخ. وفي الاتفاق الجديد بشأن تغير

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ساهانا برادهان، وزيرة خارجية نيبال.

السيدة برادهان (نيبال) (تكلمت بالانكليزية): أهنيئ معالي السيد سرجان كرم على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين وأتعهد بدعم نيبال لإنجاح اضطلاعها بمهامها. كما أود أن أسجل تقديرنا لقيادة سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة خلال الدورة الحادية والستين. ويعرب وفدي عن تقديره للأمين العام، السيد بان كي - مون، على قيادته للأمم المتحدة ويتمنى له ولاية ناجحة للغاية.

وتبقى الأمم المتحدة اليوم المنظمة العالمية فعلا الوحيدة التي تسعى لإيجاد حلول لأكثر المسائل إلحاحا في العالم. والأهمية المتزايدة لتعددية الأطراف جعلت الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها. وينبغي أن نظل نسترشد بالمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق في معالجة جميع المسائل التي نتجها. وقد اعتمدت نيبال هذه المقاصد والمبادئ بوصفها العقيدة الأساسية لسياساتها الخارجية.

ومعروض على الجمعية العامة جدول أعمال هام يسعى لتناول أكثر المسائل والمشاكل إلحاحا في العالم. وأوافق موافقة كاملة على الأولويات التي حددها رئيس الجمعية العامة لهذه الدورة.

وما زال يتعين أن يتحقق بالكامل ذلك التعهد الوارد في خريطة الطريق بشأن التنمية في شكل الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ نقرب من نقطة منتصف المدة، ينبغي لهذه الجمعية أن تستعرض التقدم المحرز وأن تجد سبلا ووسائل لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية. وينبغي استخدام مؤتمر المتابعة بشأن تمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨ بشكل فعال بوصفه فرصة لسد الفجوة في التمويل بشكل فعال ولاستكشاف سبل إبداعية لتمويل التنمية.

إنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني. ونظرا لزيادة تعقيد عمليات حفظ السلام وحجمها، فإننا نأمل أن تؤدي هذه التغييرات إلى زيادة تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وكفالة سلامة موظفي حفظ السلام وأمنهم.

وما فتت نيبال تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العقود الخمسة الماضية. وحتى الآن، أرسلت نيبال أكثر من ٦٠.٠٠٠ جندي لأكثر من ٣٠ بعثة للأمم المتحدة. وفي الوقت الحاضر، تشكل نيبال رابع أكبر مساهم بقوات وبأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتمت الإشادة بذوي الخوذ الزرق النيباليين على أدائهم الجيد بشكل بالغ في جميع الظروف. وجاد الكثيرون منهم بأرواحهم الغالية في سبيل قضية السلام على نطاق العالم.

وتمثل حفظ السلام روح الأمم المتحدة، وأكبر وظيفة لها وأنجح إبداع في حقل العلاقات الدولية. ولا يمكن لهذا العمل أن ينجح إلا بمشاركة ذات مغزى للبلدان المساهمة بقوات في عمليات صنع القرار وزيادة دور هذه البلدان في المناصب العليا.

وتؤيد نيبال نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنوية في إطار مراقبة دولية فعالة وفي إطار زميني محدد.

ونشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف الرئيسية في نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفي مراقبة الانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وناشد الدول الأعضاء، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، زيادة تدابير نزع السلاح بغية تحرير العوائد التي تمس الحاجة إليها من أجل التنمية. ويحدونا الأمل في أن يضيف مكتب الممثل السامي لشؤون

المناخ، ينبغي إيراد أحكام خاصة لمعالجة احتياجات التخفيف من الآثار والتكيف المتعلقة بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة بغية معالجة أوجه ضعفها الخاصة.

ونيبال تقف بثبات ضد أي شكل من أشكال الإرهاب. ودأبنا على تنفيذ أحكام القرارات المختلفة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. والتنفيذ الفعال لأحكام الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في العام الماضي كفيل بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ونطالب بإبرام مبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وينبغي أن تكون هناك استجابة عالمية منسقة، بما في ذلك من خلال الآلية الموجودة في الأمم المتحدة، لمعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة لوجود الإرهاب العالمي وانتشاره.

وإصلاح الأمم المتحدة أمر يشغلنا بشكل مستمر. وعلينا أن نعبر عن الحقائق المعاصرة لجعل المنظمة أكثر فعالية وتمثيلا واستجابة وقدرة على معالجة المشاكل العالمية المعقدة بشكل متزايد. ولا بد من زيادة تعزيز الجمعية العامة كهيئة حقيقية لصنع القرارات. وعلينا أن نطور آلية فعالة لتنفيذ قراراتها.

وينبغي أن يشمل إصلاح الأمم المتحدة إصلاح مجلس الأمن. وتؤيد توسيع العضوية في كلتا الفتتين الدائمة وغير الدائمة تعبر عن واقع اليوم. ونرى أن الهند والبرازيل وألمانيا واليابان تستحق مقاعد دائمة في المجلس الموسع، كما ينبغي أن تمثل إفريقيا تمثيلا عادلا. وتؤيد أيضا إجراء تحسين ملموس في أساليب عمل المجلس، ونرحب بالاتفاق على أن تبدأ الجمعية مفاوضات حكومية دولية بشأن هذه المسألة الهامة في أقرب وقت ممكن.

وترحب نيبال بإعادة هيكلة الإدارات المتصلة بحفظ السلام والتابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك

لتشمل جميع أقل البلدان نمواً. وعلينا أن نكفل تنفيذاً فعالاً لبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً فيما تبقى من العقد، على أساس استعراض منتصف المدة الذي أجري العام الماضي.

وأود أن استرعي انتباه الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً الخارجة من الصراع والحاجة إلى دعم هذه البلدان مالياً وتقنياً بغية مساعدتها على تحقيق السلام والتنمية الدائمين ومنع انتكاسها إلى حالة الصراع.

وتواجه البلدان النامية غير الساحلية صعوبات خاصة في عبور ونقل السلع والخدمات إلى البحار ومنها. وينبغي أن يتم تنفيذ برنامج الماتي تنفيذاً صادقاً من أجل تعاون ذي مغزى في تيسير العبور والنقل والتجارة في البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن تركز عملية استعراض منتصف المدة للبرنامج، المقرر عقدها في عام ٢٠٠٨، على سد الفجوات في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

وعلينا ألا نسبب المزيد من تأخير مفاوضات منظمة التجارة العالمية للنهوض بجدول الأعمال الإنمائي للدوحة. وينبغي أن تجدد تلك المفاوضات سبلاً لزيادة حماية مصالح أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية بغية تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية. وعلى المجتمع الدولي أن يسد الفجوة في الموارد وأن يضيف الطابع التشغيلي على المعونة المقدمة للمبادرات الخاصة بالتجارة وأن يعزز الاتجار وأن يدعم تكاليف تكييف التجارة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

وترحب نيبال باقتراح الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية والبيئة والمسائل الإنسانية. وينبغي أن تعزز هذه العملية التركيز الوطني والإقليمي والملكية القطرية لبرامج التنمية.

نزع السلاح الذي أنشئ حديثاً ديناميكية جديدة على العملية.

وتنتقل إلى أن يفتتح قريباً في كاتماندو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفقاً للقرار ٩٤/٦١ الذي اتخذته الجمعية في العام الماضي بنقل هذا المركز. وحكومة نيبال والأمانة العامة للأمم المتحدة وقعتا بالفعل على اتفاق البلد المضيف ومذكرة التفاهم بهذا الشأن. ونيبال ملتزمة، من خلال هذا المركز، بتنشيط عملية نزع السلاح الإقليمي، بما في ذلك عملية كاتماندو.

إن المثل العليا لحركة عدم الانحياز تبقى صحيحة اليوم مثلما كانت حينما تم تأسيس الحركة. والموقف القائم على المبادئ لبلدان حركة عدم الانحياز ينبغي أن يوجه مداورات الجمعية. وأود أن أؤكد مجدداً على التزام نيبال بمبادئ حركة عدم الانحياز، بما في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعايش السلمي بين الدول.

وأصبحت مجموعة الـ ٧٧ والصين ذات أهمية كبيرة في إعلاء شأن مصالح البلدان النامية في الأمم المتحدة. وعلى الجمعية أن تواصل حماية مصالح البلدان النامية. وعلينا أيضاً أن نهض بتعاون ذي مغزى بين الشمال والجنوب بغية استكمال الشراكة العالمية والتعاون بين الشمال والجنوب.

وإننا نطالب ببذل جهود متضافرة لمعالجة الاحتياجات الخاصة والصعوبات المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك التأثيرات السلبية والتهميش الناجم عن العولمة. وناشد البلدان المتقدمة النمو الوفاء بتقديم المعونة الإنمائية الرسمية المستهدفة لأقل البلدان نمواً وإعطاء منتجات أقل البلدان نمواً إمكانية الحصول على العبور المعفي من الضرائب ومن نظام الحصص وبدون عائق إلى الأسواق وتمديد التدابير المتعلقة بتخفيف عبء الديون

في هذه الأزمة الطويلة الأمد، يعود بشكل أساسي إلى عزوف بوتان عن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، أو المشاركة في المفاوضات بهدف إيجاد حل مقبول آخر. وهذه المماثلة جعلت صبر اللاجئين ينفد. والحل الحقيقي لهذه المشكلة يكمن في منح اللاجئين الفرصة ليكونوا قادرين على العودة إلى بوتان والمشاركة في العملية السياسية فيها بطريقة ديمقراطية كلياً، مع مراعاة التنوع الثقافي للسكان وحقوقهم الإنسانية. لكننا ننظر بإيجابية في العروض المقدمة من بعض البلدان، بإعطاء اللاجئين الخيار الطوعي بإعادة التوطين في بلد ثالث، إذا رغبوا في ذلك، ليكون هذا الخيار جزءاً من حل مؤقت. ولا ينبغي أن يعفي ذلك بوتان من مسؤوليتها نحو المواطنين المنفيين، فهذه مشكلة بين اللاجئين والنظام البوتاني. وتقدر نيبال المساعدة الإنسانية المتواصلة المقدمة من المجتمع الدولي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى لرعاية اللاجئين.

ونيبال في خضم عملية توشك أن تترك وراءها صراعاً داخلياً دام عقداً من الزمن، مع أنها عملية سلمية فريدة بقيادة داخلية. وإنما ملتزمون بإيصال تلك العملية إلى خاتمة ناجحة. والحكومة مشتركة في حوار مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) لضمان إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي بذلك تحترم وتنفذ بإخلاص الالتزامات المذكورة في اتفاقات السلام.

وكان من خلال الحوار أن أبرمت حكومة نيبال مؤخراً اتفاقات مع قادة حركة مازيسي وحنجاتي، تمكنهم من الحصول على صوت أقوى في المسرح السياسي وتمثيل أوسع في الجمعية التأسيسية.

وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالعملية السلمية، فإن الحكومة مصممة على إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية في موعدها. وبفضل الكفاءة التقنية، والقانونية

وإننا نؤيد إنشاء آلية فعالة بشأن نوع الجنس في الأمم المتحدة بل ونؤيد تواجدا إقليمياً وقطرياً أقوى للأمم المتحدة بشأن المسائل الجنسانية. وتولي نيبال أولوية عليا لتعزيز حقوق النساء والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونص إعلان برلماني اعتمد في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ على المساواة في حقوق الملكية والمواطنة للنساء وتمثيلهن بنسبة الثلث على الأقل في الهيئات المنتخبة، بما في ذلك البرلمان.

ونيبال ملتزمة بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها، بما في ذلك الأطفال المتضررون بالصراع. وينص اتفاق السلام على الإفراج الفوري عن الأطفال إذا وجدوا مجندين كمقاتلين وإعادة توطينهم وإدماجهم في أسرهم. والحكومة ملتزمة بأن يتم في نيبال تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح التابع لمجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة ظلت بطيئة نوعاً ما في التصدي للصراعات الكبرى والأزمات الإنسانية في أماكن تتراوح من الشرق الأوسط إلى دارفور والصومال. ومع أن اتفاق الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة في دارفور خطوة إلى الأمام، فقد كانت هناك فرص ضائعة لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية القائمة في تلك المنطقة منذ أمد طويل.

والأوضاع في أفغانستان والعراق تتطلب مشاركة أكثر استباقية من جانب الأمم المتحدة. فعلى المنظمة أن تواصل القيام بدور بناء في مساعدة كلا البلدين على تحقيق الاستقرار والوحدة والمصالحة الوطنيتين.

وإننا ندعم التطلعات الديمقراطية للسكان في جميع أنحاء العالم. ونأمل بأن حلاً للحالة الداخلية في ميانمار سيتم إيجاده على يد شعب ذلك البلد، عبر الحوار والعملية الديمقراطية.

ومنذ عام ١٩٩٠، تؤوي نيبال أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ لاجئ من بوتان لأسباب إنسانية. وهناك مآزق

لحقوق الإنسان في نيبال. ويتوقع للتعين الجديد لأعضاء من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال أن يوفر المزيد من التعزيز لقدرة الوطنية على حماية حقوق الإنسان والمضي بها قُدما.

والحكومة مصممة على وضع نهاية لأجواء الإفلات من العقاب، التي كانت قائمة أثناء الصراع المسلح. ونأمل من إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، كما هو منصوص عليها في اتفاق السلام، أن يساعدنا على ترك الماضي وراءنا، ومنع تكرار تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وبما أن لدى نيبال تركيبة عرقية متنوعة، وبما أنها موطن لسكان أصليين مختلفين، فإنها ترحب بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين من جانب الجمعية العامة هذه السنة. ونأمل لهذا الإعلان أن يشكل مرجعية مفيدة لقضايا الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.

وختاما، إن أمام الجمعية العامة فرصة هامة لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحا في زماننا - وهي مسائل ذات أهمية دائمة. فينبغي لنا أن نكافح للمضي قُدما باتفاقات لمعالجة تغير المناخ، ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، والبحث عن موارد جديدة لتمويل التنمية وفتح ثغرة في مأزق المفاوضات بشأن التجارة والتسلح وإصلاح مجلس الأمن. وينبغي لنا أيضا أن نبحث عن حلول للصراعات والأزمات الإنسانية الباقية بدون حل.

واليوم، تتطلب مشاكل العالم الكبرى قيادة الأمم المتحدة. وينبغي أن نرتقي إلى مستواها وثبتت قدرتنا على العمل معا لحل المشاكل الملحة التي تواجهها. والحلول لمعظم المشاكل العالمية في متناول أيدينا إذا عملنا متحدين، ومسترشدين بحكمتنا ومنطقنا الجماعيين. معا، يمكننا أن نحرز تقدما في جميع هذه المجالات. وإني أتعهد بمشاركة

واللوجستية اللازمة، قامت لجنة الانتخابات بالتحضيرات لإجراء الانتخابات كما هي مقررة، وبطريقة حرة ونزيهة. وأود أن أدعو البلدان والمنظمات الصديقة إلى إرسال مراقبين إلى نيبال أثناء الانتخابات.

وقد أعرب شعب نيبال عن رغبته في تحوّل سياسي واجتماعي - اقتصادي سلمي، وأيد إعادة تشكيل شامل، وديمقراطي وتشاركي للدولة. ولديّ ملء الثقة بأن العملية السياسية ستعود بالكثير من المكاسب على الشعب النيبالي عبر بناء نيبال جديدة. وفي تلك العملية، نتوقع مساعدة سخية من شركائنا في التنمية، بما في ذلك المساعدة على تلبية احتياجاتها في مجالي إعادة التعمير والتنمية.

وباسم شعب نيبال وحكومتها، أود أن أعرب عن الامتنان الصادق للمجتمع الدولي على دعمه وتضامنه القويين أثناء كفاحه من أجل الديمقراطية وعملتنا السلمية الجارية.

وفي السنة الماضية، دعونا الأمم المتحدة إلى تيسير العملية السلمية عبر رصد الأسلحة ومن خلال دعم تقني لانتخابات الجمعية التأسيسية. وإننا نعرب عن تقديرنا للأمين العام على اهتمامه وعنايته الشخصيين بدعم العملية السلمية. ونثني على الدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في نيبال في تلك العملية.

والحكومة عازمة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها عملا بالتزاماتها الدولية. وإننا نرحب باعتماد الاستعراض الدوري الشامل من جانب جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وينبغي لهذه الممارسة أن تكون بعيدة عن التسييس، والانتقائية والمعايير المزدوجة.

وقد كان هناك تحسُّن ملموس في حماية حقوق الإنسان في نيبال منذ بداية العملية السلمية. فتعاونت الحكومة تعاوننا كاملا مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة

تعزيز التعاون الدولي، و صون الكرامة الإنسانية وتثبيت السلم والأمن العالميين. ويتعلق الأمر من جهة بإقرار الجمعية العامة سنة ١٩٤٨ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى بإرسال أول بعثة أممية لحفظ السلام في نفس السنة.

وفي سياق ذلك، تبدو أهمية القيام بوقفة تأمل بخصوص حصيلة ما تحقق في هذين المجالين الحيويين، ورسم آفاق عمل منظمنا، من أجل تطوير وإثراء مكتسباتنا المشتركة في ظل مناخ دولي معقد.

إذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أرسى معالم توافق دولي حول القيم الكونية، وأسس لمجهودات دولية لاحقة من أجل تقنين وحماية واحترام الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن المجموعة الدولية مدعوة اليوم، من خلال الأمم المتحدة، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تفعيل مقتضيات هذا الإعلان وتأكيد قيمته السياسية والقانونية على أرض الواقع.

وضمن هذه المقاربة، قال جلالة الملك محمد السادس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩: "لا جدال أن من وسائل احترام حقوق الإنسان الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بها ووضع آليات لاحترام الحقوق و صونها. بيد أن تلك الأدوات القانونية والمؤسسية تظل قاصرة إن لم يكن احترام حقوق الإنسان سلوكا متواترا على جميع المستويات. أو بتعبير آخر إن لم يكن ثقافة مشتركة".

والمملكة المغربية، التي انخرطت بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مسلسل طموح وعميق للانفتاح السياسي والتنمية البشرية والتحديث الاجتماعي، مستعدة للمساهمة في هذا الجهد الخلاق لتكريس الإجماع الدولي حول مفاهيم حقوق الإنسان حتى تتحول من مجال للمواجهة والاصطدام إلى إطار للتعاون والتشاور، وحتى

نيبال البنّاءة في الوصول إلى قرارات هامة بشأن هذه المسائل جميعا، هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل المضي قُدما، أود أن أذكر الأعضاء، كما هو معلن في اليومية الصادرة هذا اليوم، بأن الاجتماع غير الرسمي للجلسة العامة للاحتفال باليوم الدولي الأول للاعنف، سيعقد غدا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من الساعة ٩/٣٠ حتى الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. والجميع مدعوون إلى الحضور.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد بن عيسى، وزير الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب): أود في البداية أن أهنئ سعادة السيد سرجان كريم على انتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا له النجاح والتوفيق في مهامه الرفيعة. كما أود، بهذه المناسبة، أن أشيد بالجهد البنّاءة والحيثية التي بذلتها سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، التي شكّلت رئاستها المتميزة والمثمرة للدورة السابقة مصدر فخر ومنبع اعتزاز لبلدها، مملكة البحرين، وللمجتمع الدولي.

وبما أن هذه أول دورة للجمعية العامة تنعقد منذ تولّى السيد بان كي - مون مهامه، بصفته أمينا عاما للأمم المتحدة، فإنني أجدد لسعادته، باسم المملكة المغربية، كامل ثقنتنا ودعمنا للجهد والمسعاعي التي يبذلها حتى يحقق للأمم المتحدة أهدافها الكبرى، على قدر الآمال التي تعلّقها عليها أمم العالم. وهي تتوق، مع بداية الألفية الثالثة، إلى بروز نظام دولي أكثر إنصافا وفاعلية يستجيب لتطلعاتها في تحقيق الأمن الجماعي والتنمية المستدامة.

تنعقد دورتنا عشية تخليد الأمم المتحدة للذكرى الستين لحديث تاريخيين هامين طبعاً أنشطة منظمنا، ورسخنا هويتها، وأثبتنا قيمتها المضافة وإسهامها الفريد والوجيه في

وانطلاقاً من هذه التجربة المتراكمة والخبرة الميدانية، فإن المغرب يعتقد أنه حان الأوان للبحث في سبل توطيد الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام وتقوية إطارها التنظيمي ليأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي عرفتتها هذه الآلية، والحاجة إلى تحسين ظروف نشرها وعمل أفرادها.

ولهذه الغاية، يقترح المغرب عقد اجتماع رفيع المستوى خلال السنة المقبلة لتناول هذا الموضوع في شتى جوانبه وأبعاده، واعتماد توصيات من شأنها وضع قواعد جديدة وآليات عمل متطورة كفيلة بضمان نجاعة عمليات حفظ السلام.

رغم الجهود المبذولة، ما زالت القارة الأفريقية تواجه تحديات هامة في المجال الأمني وصعوبات حقيقية لتحسين الأوضاع المعيشية والصحية للمواطن الأفريقي.

وانطلاقاً من انتمائه الأفريقي المتجذر، والروابط التاريخية والإنسانية والحضارية العريقة التي تجمعها مع الدول الأفريقية، جعل المغرب، بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس، من علاقاته مع القارة الأفريقية إحدى أولويات سياسته الخارجية، وذلك وفق مبادئ الاحترام المتبادل والتضامن الفعال والتعاون المثمر والانخراط البناء في المبادرات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية الموجهة لفائدة قارتنا.

فبالإضافة إلى البرامج التنموية المندرجة في إطار تفعيل صيغ متجددة وناجعة للتعاون جنوب - جنوب، وفضلاً عن مختلف عمليات التضامن مع الدول الأفريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية، انعقد بالرباط في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المؤتمر الأفريقي الأول للتنمية البشرية" الذي شكل مناسبة لوضع استراتيجية متكاملة تتمحور حول تلبية حاجات أفريقيا الخاصة، وذلك تنفيذاً لأهداف الألفية.

لا تبقى مجرد مُثل كونية محض، بل حتى تتحول إلى حقائق ملموسة في تنوعها وعدم قابليتها للتجزئ.

وفي هذا الإطار، اقترح المغرب في شهر آذار/مارس الأخير على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتماد "إعلان عالمي حول التربية والتكوين في مجال ثقافة حقوق الإنسان" يهدف إلى ترسيخ وتعزيز قيم ومبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان عبر تبنيتها من لدن كافة مكونات المجتمع الدولي حتى تصبح اهتماماً يومياً وممارسة مسؤولة. ويأمل المغرب أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد كل الدول حتى يشكل مساهمة قيّمة لتخليد الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعتبر عمليات حفظ السلام عنصراً هاماً في نشاطات منظمة الأمم المتحدة، تجسيدا لمبدأ الأمن الجماعي الذي شكل أحد أركان الميثاق. فيفضل هذه الآلية، أثبتت المنظمة قدرة فائقة على التأقلم مع المتغيرات، وتمكنت من المشاركة بشكل مباشر وفعلي في تعزيز السلم العالمي.

وقد زادت أهمية هذه العمليات في ظل تغير مفهومها الكلاسيكي بتعدد مهامها، بحيث لم تعد تقتصر على القيام بحفظ السلام فحسب، وإنما اتسع نطاق عملها ليشمل كذلك مساعدة الدول على إعادة البناء وتحقيق العدالة الانتقالية وتدعيم حقوق الإنسان، فضلاً عن نهج الحكامة الجيدة.

ولقد كانت المملكة المغربية سباقة للانخراط في هذا الجهود الأهمي، حيث شاركت منذ سنة ١٩٦٠ بأزيد من ٥٠.٠٠٠ شخص في ١٣ عملية حفظ سلام في أربع قارات. وهكذا، ساهم أفراد القوات المسلحة الملكية، وغيرهم من القبعات الزرق، بفضل تضحياتهم ودفاعهم عن قيم المنظمة، في الحصول مرتين على جائزة نوبل للسلام.

شارك فيها سكان المنطقة من خلال المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية.

وفي ظل هذه الدينامية الإيجابية، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) الذي شكل قطيعة مع المقاربات السابقة والمقترحات المتجاوزة في التعامل مع هذه القضية، حيث دعا إلى التفاوض مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة على مدار الشهور الأخيرة، وفي صميمها المبادرة المغربية القائمة على جهود وصفها مجلس الأمن بجهود جادة وذات مصداقية.

والمملكة المغربية، التي شاركت في هذه المفاوضات بحسن نية وبروح بناءة ومنفتحة، تجدد التزامها بالمضي قدما في هذا المسلسل، بغية الوصول إلى حل نهائي لهذا النزاع في نطاق السيادة الوطنية للمملكة ووحدها الترابية وعلى أساس مبادرة الحكم الذاتي بوصفها هدفا حتميا لهذا المسلسل التفاوضي وعرضا منفتحا ومرنا، لكنه غير قابل للانتقاء والتجزئة.

إن حل هذا النزاع الإقليمي على ضوء المبادرة المغربية من شأنه خلق نظام أمن إقليمي مستقر ومتجانس، قائم على التعاون بين دول المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية الخطيرة، من إرهاب وتجار بالبشر إلى شتى أشكال التهريب الأخرى، التي تتجاوز آثارها السلبية المنطقة لتمتد إلى جوارها الأوروبي المتوسطي والأفريقي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

إن الظروف الدقيقة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط تتطلب من الجميع بذل أقصى الجهود لإنهاء صراع مريم ومؤسف عانت منه شعوب المنطقة طوال أزيد من نصف قرن.

ومن هذا المنبر الموقر، فإن المملكة المغربية، التي تتابع عن كثب كل هذه التطورات، لتؤكد من جديد الحاجة

ويعد "إعلان الرباط" وخطة العمل والتوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر وثائق مرجعية في نطاق التحضير للاجتماع الرفيع المستوى حول أفريقيا والتنمية المزمع عقده السنة المقبلة بناء على اقتراح تقدم به المغرب. كما تشكل خلاصات هذا المؤتمر مساهمة مفيدة لأعمال القمة العالمية حول أهداف الألفية المزمع عقدها السنة المقبلة وفق الاقتراح الذي تقدم به الوزير الأول في المملكة المتحدة.

وفي هذا السياق، يتطلع المغرب إلى أن يتضمن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام خلال هذه الدورة حول "أسباب النزاعات ودعم الأمن والتنمية المستدامة بأفريقيا" توصيات عملية ورؤية سياسية واضحة لإرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلم بالقارة وترسيخ الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول الأفريقية ووحدها الترابية، وتماسك نسيجها الوطني وتسوية النزاعات بالطرق السلمية القائمة على مراعاة حسن الحوار.

تمر قضية الصحراء المغربية، كأحد النزاعات الإقليمية المزمنا بالقارة الأفريقية، بمنعطف تاريخي هام، وذلك في ضوء انطلاق مفاوضات مناهست بين أطراف هذا النزاع، تحت إشراف الأمم المتحدة، وفي ظل الدينامية التي أفرزتها المبادرة المغربية المتعلقة بنظام الحكم الذاتي التي فتحت آفاقا واعدة لتجاوز المأزق الذي يواجهه هذا الملف على المستوى الأممي، وطرحت مقومات حل سياسي واقعي ونهائي وقابل للتطبيق لتزاع إقليمي يعيق قيام تجمع مغاربي قوي ومتجانس يشكل شريكا متفاعلا مع محيطه الجيو - سياسي ومع محيطه الجيو - استراتيجي.

إن هذه المبادرة المغربية، التي تستجيب لنداءات مجلس الأمن منذ سنة ٢٠٠٤ بشأن ضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع، تنسجم مع أحكام الشرعية الدولية وتعتبر نتاج مشاورات دولية موسعة واستشارات داخلية معمقة

متعددة الأطراف لها القدرة على إقامة تعاون متناسق وفعال بين الدول وخلق تآزر وانسجام بين مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية.

ومن هنا تبدو الأهمية القصوى لوجود منظمة أمم متحدة قوية تحظى بثقة والتزام الدول الأعضاء، مدعمة بإنجاح برنامجها الإصلاحية، وأكثر مصداقية بمواءمة جدول أعمالها مع استحقاقاتنا الحاسمة ومتطلبات صنع مستقبل أفضل للبشرية في إطار علاقات دولية أكثر توازنا وتضامنا وتسامحا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون التكلم ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وبأنه ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد سمعت مرة أخرى عددا من التحريفات السخيفة والادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي من ممثل النظام الصهيوني، وهو نظام أقام سياساته وممارساته وسلوكه على الاحتلال وإرهاب الدولة والعنف وسفك الدماء. وأود أن أسجل أن وفد بلادي يرفض تلك المزاعم والتحريفات التي لا أساس لها، ويؤكد أيضا أن هذه ممارسة أخرى هزلية وحقا رتيبة من جانب هذا النظام لصرف انتباه المجتمع الدولي عن سياساته الإجرامية وفضائعه البغيضة في فلسطين وأماكن أخرى في المنطقة.

من الواضح أنه لا يمكن لأي قدر من الافتراء أو الخداع أو الحملات التشويهية التي يقوم بها النظام الصهيوني أن يحجب الحقيقة الجلية المتمثلة في أن هذا النظام يشكل التهديد الوحيد والأكثر واقعية والأكثر جدية وإلحاحا

الملحة إلى عميلة السلام في الشرق الأوسط وفق مقاربة شمولية، على أساس الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف، بما فيها خارطة الطريق، واعتماد مبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي يترجم الرغبة الصادقة للدول العربية في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ويضمن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في سورية ولبنان، مما يمكن دول وشعوب المنطقة من العيش في أمن وسلام واستقرار.

والمغرب يتطلع بكل تفاؤل إلى الاجتماع الدولي المزمع عقده، حول الشرق الأوسط، قبل نهاية هذه السنة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن المملكة المغربية، التي يترأس عاقلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تشدد مرة أخرى على ضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس وهويتها الحضارية والروحية. ولقد حرص جلالته الملك على إثارة انتباه المنتظم الأممي ومخاطبة القوى الفاعلة لبدل مساعيها الحميدة لوقف الحفريات الباطلة واللامشروعة في محيط المسجد الأقصى المبارك.

وتتابع المملكة المغربية بانسغال كبير الظروف العصيبة التي يمر بها العراق الشقيق، وتدعو بهذه المناسبة إلى ضرورة التحلي بالحكمة والتبصر والجنوح إلى الحوار الجاد والمصالحة الوطنية بين كل الطوائف والتيارات، وذلك للحفاظ على سيادة العراق ووحدته الترابية، والقضاء على دوامة العنف الذي يهدد استقراره وأمنه ووحدته.

في الأخير، أود أن أذكر بأن عالمنا اليوم يعيش تحولات هامة جدا ويواجه تحديات ملحة وذات طابع شامل، ومنها التغيرات المناخية التي شكلت الموضوع الرئيسي في دورتنا هذه. كل هذه التحديات تفرض وجود مؤسسات

والعدوان، والاحتلال، تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ومن ثم تتطلب إجراء عادلا وحاسما من المجتمع الدولي. بل ينبغي أن يواجه ذلك النظام جبهة متحدة وأن يظل تحت ضغط مستمر كيما يتخلى عن أعماله الإرهابية وبرنامه النووي، ويضع جميع منشآته النووية تحت مراقبة دولية.

السيد بوتورا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): وجه وزير خارجية إريتريا في بيانه بعد ظهر اليوم، مرة أخرى، اتهامات ضد إثيوبيا بشأن انعدام التقدم في تنفيذ قرار لجنة الحدود الإريتريّة الإثيوبية المتعلق بتريسي الحدود، وفي عملية السلم. ولا مفاجأة على الإطلاق للوفود التي تعرف المناقشات العامة التي جرت في الماضي أن تسمع من إريتريا هذه الاتهامات التي لا أساس لها. وليس ما ذكره وزير الخارجية في ضوء الإجراءات التي اتخذتها إريتريا طوال فترة من الوقت إلا إهانة لذكاء المجتمع الدولي.

لقد حركت إريتريا قواتها المسلحة إلى داخل المنطقة المتروعة السلاح المعروفة باسم "المنطقة الأمنية المؤقتة" التي كانت إثيوبيا قد سحبت منها عن طيب خاطر قواتها، وأزاحت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وانتهكت اتفاق مدينة الجزائر لعام ٢٠٠٠. ولا تواصل إريتريا انتهاك الاتفاقات وتحدي قرارات مجلس الأمن التي حثتها على سحب قواتها وهيئة الأحوال اللازمة لبدء عملية الترسيم فحسب، ولكنها زادت على النقيض من ذلك من وجودها العسكري في المنطقة المتروعة السلاح بإضافة معدات عسكرية ثقيلة وأفراد عسكريين، كما أكد تقرير الأمين العام الأخير إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/250).

وكان من نتيجة ذلك أنه لم تعد هناك اليوم منطقة متروعة السلاح يمكن أن تفصل بين الجيشين وتسمح ببدء

الذي يواجهه العالم والمنطقة اليوم. ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي التصدي بحسم لهذا التهديد. علاوة على ذلك، يستمر هذا النظام في تحديه المنهجي والمتعمد للكثير من القوانين والأعراف الدولية، فضلا عن العشرات من قرارات الأمم المتحدة، كما هو معروف للجميع.

وفي هذا السياق، يكفي أن أشير بإيجاز إلى السياسات والممارسات البغيضة لذلك النظام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل. إن سجل هذا النظام في قضايا مثل إرهاب الدولة وقمع السكان الذين يعيشون تحت احتلاله الوحشي معروف وليس بحاجة إلى توضيح. السجل المرعب والسيئ السمعة لانتهاكات النظام الصهيوني لكل حقوق الإنسان - وقبل كل شيء الحق في الحياة باعتباره أبسط حق من حقوق الإنسان - هو سجل موثق بشكل جيد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومحاولات ذلك النظام السيئة النية والقيمة لتوجيه الادعاءات ضد الآخرين فيما يتعلق بحالات حقوق الإنسان ليست سوى ممارسة هزلية لصرف انتباه المجتمع الدولي عن سجله المشين في مجال حقوق الإنسان.

وبشأن مسألة تحدي القانون الدولي، ينبغي الإشارة على وجه التحديد أيضا إلى إخفائه ومتابعته دون هوادة لترساناته النووية في العقود العديدة الماضية. ولقد كشف اعتراف رئيس وزراء النظام الصهيوني بالامتلاك غير القانوني للأسلحة النووية في مقابلة له مع قناة للتلفزيون الألماني في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن الطابع الحقيقي للأنشطة النووية السرية لذلك النظام المخادع التي تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين.

ومما لا جدال فيه أن الأسلحة النووية في أيدي نظام يقترن اسمه بقائمة طويلة من جرائم شتى مثل إرهاب الدولة،

المدرجون على القائمة الموحدة لمجلس الأمن، وتزويدهم بالأسلحة، وتمويلهم وتأييدهم سياسياً ودبلوماسياً. وأكد فريق الرصد المعني بالصومال التابع لمجلس الأمن، في تقريره الأخير إلى المجلس (S/2007/436، الضميمة)، أن إريتريا ممر للأسلحة إلى الإرهابيين في الصومال الذين يرمون إلى زعزعة استقرار البلد والمنطقة بأسرها. ولهذا فإن من مسؤولية المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد إريتريا لوقف أعمالها لزعزعة الاستقرار دعماً للإرهابيين الدوليين في الصومال وفي كل أنحاء المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.

عملية ترسيم الحدود. وبدلاً من الامتثال لاتفاق مدينة الجزائر وقرارات مجلس الأمن، عززت إريتريا وجودها في المنطقة المتزوعة السلاح، وبهذا أهدت وجود هذه المنطقة تماماً وزادت من تعزيز القيود الشديدة المفروضة من قبل على حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وعمليات الرصد التي تقوم بها.

وبناء على ذلك، وفي ضوء الانتهاكات العنيفة الصارخة لاتفاق مدينة الجزائر، وجهت حكومتي إلى إريتريا إخطاراً ذكرتها فيه بأنها إذا لم تسحب قواتها تماماً من منطقة الأمن المؤقتة وإذا لم تسمح لبعثة الأمم المتحدة بالاضطلاع بولايتها فيما يتعلق بالرصد، سيكون من حق إثيوبيا المتأصل أن تتخذ كل التدابير السلمية والقانونية.

لقد قبلت إثيوبيا بدون شروط قرار الترسيم الذي اتخذته لجنة الحدود. وما برحت إثيوبيا ملتزمة بأهداف ومقصد اتفاق مدينة الجزائر. وستواصل إثيوبيا التعاون مع جميع الأطراف المعنية بغية تحقيق السلام المستدام وتجنب نشوء أزمة أخرى.

إن ما قاله وزير الخارجية فيما يتعلق بوجود إثيوبيا في الصومال ليس إلا افتراء محض يخلو من أي ذرة من الحقيقة. ومن الجلي الواضح للمجتمع الدولي وللجمعية العامة أن إثيوبيا موجودة في الصومال بناء على طلب حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية المشروعة وبرلمانها. وليس لإثيوبيا أي جدول أعمال مستقل في الصومال بخلاف جدول أعمال السلطة الحكومية الدولية للتنمية، والاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن الذي يدعم ويساعد الحكومة الاتحادية الانتقالية المشروعة والمؤسسات الاتحادية في جهودها لتحقيق الاستقرار والسلم المستدام في البلد.

وإريتريا هي الجانب النشط في زعزعة استقرار الصومال بتدريبها لإرهابيين دوليين معروفين، بمن فيهم